

النَّقدُ النَّحْوِيُّ عند السيد السبزواري رحمه الله (في تفسيره مواهب الرحمن)

قاسم نوماس احمد
جامعة الإمام الرضا عليه السلام
مشهد المقدسة

المقدمة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد حمد الله - سبحانه - والثناء عليه باصدق القول والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله الطيبين الطاهرين.

النَّقدُ - وهو في اللغة: التمييز ثم استعمل في ما يلزمه من الاخذ والاعطاء ينظر العين - (ج ١ / ص ٣٩٠) وينظر مقاييس اللغة - (ج ٥ / ص ٣٧٥) وينظر الصحاح في اللغة - (ج ٢ / ص ٢٢٦) وفي الاصطلاح: فن تمييز جيد الكلام من رديئه وصحيحه من فاسده ينظر المعجم الوسيط - (ج ٢ / ص ٨١٠) - له تاريخ قديم يقدم نتاج الانسان الثقافي اذ الاعتبار ينتج ان لا انفكاك بين انتقاء الانسان لشيء من ابداعاته دون ما يمكن من غيره وبين تمييزه لما ينبغي مما لا ينبغي فالنقد اذن مرتبط (وجودا وعدما بوجود الانسان وظهور فكره فالانسان ناقد بالطبع) (منهج النقد في التفسير د. احسان امين) وبخصوص النقد

اللغوي العربي فهو قديم بقدم اول ما وصلنا من نتاج العرب الادبي. وبنزول القران الكريم نمت النقد بعد ان سقاه النبي ﷺ بنقوده اللغوية اذ فتح ﷺ بابا جديدا من نقد الاراء المتعلقة بتفسير القران الكريم والفتا لانظار الى اللطائف اللغوية فيه ثم سار ركب النقد اللغوي مواكبا حركة التفسير ومختلف الدراسات القرانية فكانت هي (العين التي استقى منها اللغويون بعد وسبحوا فيما خرج منها من جداول اصبحت انهارا) (المجمع العربي نشأته وتطوره ص ١١).

وقد أولاه العلماء اهتماما كبيرا وتخصص فيه باحثون وخص بالتأليف وقصد بمؤلفات.

مما الف في النقد اللغوي: تحقيق نقود الأزهرى لنصوص العين في التهذيب للدكتور نور الشاذلي والانتصار لابن دريد في مواجهة الأزهرى له أيضاً والنقد اللغوي بين أبي عبيد وابن قتيبة لحلمى أبو الحسن ومسالك القول في النقد اللغوي لصلاح الدين الزعبلأوي. ومما الف في ما يرجع الى النقد اللغوي: (البهاء فيما تلحن فيه العامة) للفرّاء و(الفصيح) لثعلب و(أدب الكاتب) لابن قتيبة و(لحن العامة) لأبي بكر الزبيدي و(تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) للصقلي و(درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري و(الاقضاب في شرح أدب الكاتب) لابن السيد البطليوسي و(المدخل إلى تقديم اللسان وتعليم البيان) لابن هشام اللخمي الأشبيلي و(شفاء الغليل فيما ذكر العرب من الدخيل) للشهاب الخفاجي و(تذكرة الكاتب) لأسعد داغر و(أخطاؤنا في الصحف والدواوين) لصلاح الدين الزعبلأوي و(أغلاط الكتاب) لكمال إبراهيم و(قل و لا تقل) لمصطفى جواد و(تصحيح لسان العرب) لأحمد تيمور و(تصحيح القاموس المحيط) له أيضا و(تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب) لعبد السلام هارون.

ولعل هذا الاهتمام الكبير من قبل القدامى هو السبب في اهمال التفاسير المعاصرة اياه الا احادا منها كالتحرير والتنوير والميزان وتفسيرنا (مواهب الرحمن) للعلامة السيد عبد الأعلى بن السيد علي الموسوي السبزواري صاحب مباديء التحقيق وصاحب دورة

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره المصباح

الفقه الكاملة على نحو دقيق وهو صفوة الفقهاء والمجتهدين وامام اهل العرفان الواصلين وقرم جهابذة علم الاصوليين (عبد الستار الحسيني ص ٣) المتوفى عام ١٤١٤هـ وتفسيره الجليل أحد أهم مؤلفاته طبع منه اربعة عشر مجلدات وعلى الرغم من أن تفسير مواهب الرحمن للعلامة السيد عبد الاعلى السبزواري مؤلف في التفسير والتأويل تضمن مباحث عديدة فقهية وروائية وفلسفية وكلامية واجتماعية واخلاقية وتاريخية وفيه من مستويات اللغة المختلفة: الوحدات الصوتية والبنية الصرفية والتراكيب النحوية ودلالة الألفاظ ما يشكل - ضمنا - ظاهرة نقدية متميزة يتجلى من خلالها منهجه فيه يتبنى البحث استجلاء معاملة ونقده بمقاييس النقد عنده وهي: الاحتكام الى القرءان الكريم والقراءات القرآنية والحديث الشريف وكلام العرب والاستئناس بالمشهور بين العلماء والافادة من القياس والحكم بالشبه وتطلبت طبيعة البحث جعله على مباحث اربعة تمثل نقود السيد في مستويات اللغة وترك البحث النقود البيانية للمشهور من عدم عد البحوث البلاغية من اللغوية - وان عدها السيد منها - ولما لها من السعة ما يتطلب افرادها ببحث مستقل.

اشكر الباري - تعالى - على منته كلها لا سيما توفيقه بالاغتراف من ندير هذا البحر الخضم الذي ابرني بسعة اطلاعه وقوة استدراكه وعدم انشغاله بالبحوث العديدة المتعددة عن تتبع الاقوال اللغوية غير آبه بشهرتها او شهرة اصحابها اعتذر اليه والى السادة القراء لاي قصور او تقصير.

المبحث الاول: النقد الصوتي:

النبر والتسهيل:

من المباحث الصوتية التي اخذت مساحة واسعة من جهود اللغويين مسألة نبر الهمز وتسهيله^(١) الا انه كان وما زال بحثه مقتصر على المختصين خلت منه كتب المفسرين وعلماء

(١) موضوع تسهيل الهمز يدخل في باب الابدال كما صرحوا لكن من العلماء من يفصله عنه كما يفعل مع الاعلال ليفصل القول فيه كما في (شرح شافية ابن الحاجب، الاسترادي محمد بن الحسن ٦٨٦هـ ٣/ ١٩٧).

علوم القرآن الا الأوحدي منهم والسيد السبزواري احدهم.

من ذلك لفظة (هزوا) الواردة في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنَّنِيْذُنَا هُزُوا﴾ [سورة البقرة: ٦٧] وغيره^(٢) رجح السيد قراءة الهمز فيها وفي كل ما كان على ثلاثة أحرف أوله مضموم وعلله بكونها الاصل ينظر (مواهب الرحمن، السبزواري عبد الاعلى ١٤١٤ هـ / ١١ / ٤٤٥) الا انه اجاز في موضع اخر في المفردة نفسها وجوها اربعة بل اجاز القراءة بثلاثة منها ينظر (المصدر نفسه ١١ / ٤٤٥) بل صحح القراءة بجميعها (المصدر نفسه ١ / ٣٩٠) وذكر في موضع ثالث ان تسهيل الهمز في المفردة نفسها هو الارجح وقدم شاهدا لذلك قال: (حذف الهمزة في كلمة (هزوا) أولى لثقلها وقد ورد في الحديث عن الائمة الهداة^(٣)): (لولا أنزل جبرئيل القرآن بالهمزة ما همزنا أهل البيت) أي ما نطقنا بالهمزة وقد وضع الأدباء بابا مستقلا لتخفيف الهمزة وجعلوا ذلك من المحسنات وهو حسن ما لم يكن دليل على الخلاف) ينظر (المصدر نفسه ج ٤ / ٤٢) ويقرب من لفظة (هزوا) عنده لفظة (جُزءًا) الا انه لم يشر لشيء من القراءات والاقوال فيه غير القراءة المشهورة.

ويلحظ عليه ان الحديث الذي استدل به -على فرض صحته- لا يدل على عدم جواز القراءة بالهمز بل غاية ما يدل عليه جواز التسهيل بل قد يدل على وجوب التسهيل لنزول الوحي به ثم ان ذيل كلام السيد ينافي صدره فالتسهيل ليس الا تخفيفا وتحسينا وجوها جائزا لا منحصر به.

ولعل مراده من كون الهمز هو الاصل انها لغة قريش وهي اللغة الفصحى وانما سهلت بتطور صوتي ولكن تبقى عباراته قاصرة عن ارادة هذا المعنى على ان كون ترك الهمز لغة قريش ليس بمسلم على اطلاقه فانه وان قيل به وقيل ان أكثر ما يرد تخفيفه انها هو من طرقهم ينظر (الإتقان في علوم القرآن: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هـ / ١ / ١١٧)

(٢) مثل ما في [سورة البقرة: ٢٣١] و [سورة المائدة: ٥٧- ٥٨] و [سورة الكهف: ٥٦- ١٠٦] و [سورة الأنبياء: ٣٦] و [سورة الفرقان: ٤١] و [سورة لقمان: ٦] و [سورة الجاثية: ٩] و [سورة الجاثية: ٣٥].

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره المصباح

وقد اجمع القدماء والمحدثون على ان التسهيل سجية اهل الحجاز غير ان الامر ليس على اطلاقه كما ذكر سيبويه ينظر (لغة قريش: د. مهدي حارث الغانمي ص ١٤٣) وأيا كان فباختلاف لهجات العرب في تسهيل الهمزة وتحقيقها اختلفت قراءات ذواتها في القرآن الكريم (اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبده الراجحي ص ٤٥).

هذا وقد علل التسهيل في لفظة (النبي) بتعليين: صوتي وهو التخفيف ومعنوي وهو لحاظ مبدأ الاشتقاق فالمشهور بين اللغويين وتبعهم بعض المفسرين ان مبدأ اشتقاق النبي مهموز وعن بعض اشتقاقه من النبوة من غير همز وهي الارتفاع لان مقام النبي رفيع جدا ولا ينافي ذلك لزومه الاخبار عن الله تعالى فبعض عبروا بنفس اللازم وهو الاخبار والبعض الاخر عبروا بالملزوم وهو رفعة المقام ويأتي النبي بمعنى الطريق وسمي الرسول به لاهتداء الخلق به كالطريق (مواهب الرحمن:).

والذي يراه البحث من خلال سبر الاقوال والتأمل فيها ومقارنة بعضها ببعض ومراجعة اقوال المحققين في ظاهرة القراءات بصورة عامة كالبحث القيم للعلامة الخوئي (البيان في تفسير القرآن: الخوئي ابو القاسم ١٥١) ان الارجح من بينها قراءة (هزوا وكفوا) بالثقل والواو و(جزءا) بالتخفيف والهمزة وذلك لقراءة عاصم برواية حفص لما لها من الاعتبار العالي ولكونها اعتمدت النص لا القياس والاستحسان فبتخفيف الهمز عدلت عن الاصل وبضم الوسط عرجت عن التخفيف وكذا في (جزءا) فلم يسهل الهمز ولم يثقل الزاي التزاما بالنص والرسم.

ويرى انها العلة اللفظية هذه اولى بالاعتبار لانها توجه القراءتين وتجري على نسق قاعدة لغوية عامة مفادها تسهيل المهموز عند بعض قبائل العرب ولعل السيد يذهب الى ترجيح ذلك ببنائها عليها في تعميم حكم التسهيل قال: (ومنه يظهر حكم تخفيف الهمزة في القرآن كله وعليه كلما دار بين قراءة شيء بالهمزة او بغيرها تكون القراءة بغيرها أولى وروي ان رجلا جاء الى النبي ﷺ فقال: (يا نبي الله - بالهمزة - فقال: لست بنبي الله - وهمز - ولكنني نبي الله - بغير همز -) (مواهب الرحمن ١ / ٣٦٨) وبذلك يكون قد اختار

ما يخالف القراءة المشهورة وان استدل بها في مواضع^(٣).

الحذف:

في مواهب الرحمن بحوث ونقود في نوعين من الحذف: الصوتي (حذف الحركة) والنحوي نقل السيد جملة من الاقوال في مواضع مختلفة بخصوص حذف الحركة لعل عدة ومن امثلته ما في هيئة جمع فعلة بالألف والتاء وما في هيئة فعلا ن وحركة لام الامر.

من أمثلة الحذف الصوتي التي ناقشها السيد نقشه ومحصى الاقوال فيها هيئة (خُطَوَاتٍ) في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّهُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [سورة البقرة: ١٦٨] وغيره^(٤) وما شابهها مما كان على التاء من جمع فعلة^(٥).

نقل أغلب القراءات حتى الشاذة منها ورجح القراءة المشهورة (قراءة الضمتين) قال: (الخطوات: بضميتين جمع خطوة وهي ما بين قدمي الماشي كالشهوة والشهوات وقرئت بضممة وسكون وخطوات بضميتين وهمزة وخطوات بفتحتين وخطوات (بفتح فسكون) وجمع الخطوة وهي المرة من الخطو والمعروف هو الاول) (مواهب الرحمن: ٢ / ٣٣٠، ٨ / ٩١).

وعلل اختياره (قراءة الضمتين) بانها المعروفة ولا يريد معروفة القراءة وشهرتها فانه لا يعتد بها على الاطلاق بل يتبع الدليل في قبولها ورفضها فقد يرجح غيرها عليها كما في موارد من تفسيره وانما يريد معروفة ضم الوسط في جمع فعلة بألف والتاء فهو (المستعمل في العربية) (حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ٤٠٣ هـ / ١ / ١٢١) و (هو الباب في جمع فعلة) (المحرر الوجيز: ابن عطية عبد الحق بن غالب ١ / ١٨٤) وهو

(٣) منها ما في: (المصدر نفسه ٢ / ٣٣٠، ٨ / ٩١) و(المصدر نفسه ١٠ / ٢٠٠).

(٤) مثل [سورة البقرة: ٢٠٨] و [سورة الأنعام: ١٤٢] و [سورة النور: ٢١].

(٥) مثل (حَسَرَاتٍ) [سورة البقرة: ١٦٧] و (الشَّهَوَاتِ) [سورة آل عمران: ١٤] و (الْحُجَرَاتِ) [سورة الحجرات: ٤] و (الْعُرْفَاتِ) [سورة سبأ: ٣٧] و (قُرْبَاتٍ) [سورة التوبة: ٩٩].

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **المصباح**

(الأغلب والأكثر) (الكشف والبيان: الثعلبي أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم ٤٢٧ هـ / ٢٩٦) ولعل السيد اراد بمعروفة ضم الوسط انه الاصل وان اسكانه للتخفيف وهو الاشهر الشائع ينظر (تفسير مجمع البيان: الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسن ٥٤٨ هـ / ٤٦٦).

والملاحظ ان السيد لم ينسب القراءات الى اصحابها فلم يعنه ذلك مادام لا يرى تواترها والشاهد على ذلك اخضاعه جميعها للنقد كما لم يعزها الى شيء من لغات العرب فليس اختلاف اللغات - عنده - علة وحيدة لاختلاف القراءات وتقدم التنويه لذلك.

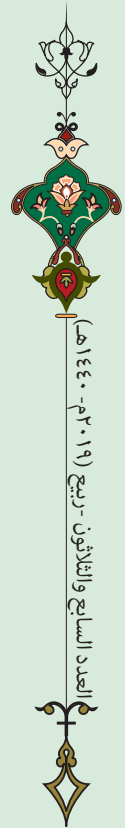
الابدال:

الابدال: وهو جعل حرف في مكان حرف آخر ولا يختص بأحرف العلة وما يشبه أحرف العلة (شرح شافية ابن الحاجب: الاسترابادي محمد بن الحسن ٣ / ٦٨) مصطلح قريب من مصطلحي الاعلال^(٦) والقلب^(٧) مباين لهما - من سنن العرب كثير مشهور قد أُلّف فيه العلماء كابن السكيت وجاء في القران منه الكثير يقف البحث عند بعض موارده مما تبني السيد فيه القول بالابدال وأشار الى جملة من علله ونقد اقوال فيه.

كباقي علماء العربية اقر السيد بوجود الابدال في العربية وقد اشترط لصحته شرطين احدهما: ان لا يغير المعنى وثانيهما: السماع بل رأى ان الشرط الثاني يغني عن الاول قال في اشتقاق (اسم) من السمة او من السمو وقد صححهما: (ويصح الاشتقاق من كل منهما لان التبديل والتغيير في حروف الكلمة جائز ما لم يضر بالمدلول الا ان يكون اللفظ بخصوص

(٦) الابدال يُشبهُ الإعلالَ من حيث أنَّ كلاً منهما تَغْيِيرٌ في المَوْضِعِ إلا أنَّ الإعلالَ خاصٌّ بأحرفِ العِلَّةِ، فيقلَّبُ أحدها إلى الآخر، كما سَبَقَ. وأما الإبدال، فيكونُ في الحروفِ الصحيحة، بِجَعْلِ أَحَدِهما مكانَ الآخر، وفي الأحرُفِ العِليلة، بجعل مكان حرفِ العِلَّةِ حرفاً صحيحاً ينظر: (جامع الدروس العربية: الغلاييني مصطفى بن محمد ١٣٦٤ هـ / ٤٥ / ١).

(٧) الفرقُ بين البَدل والقلب مع ان كليهما تغيير في الحرف ان البَدل تغيير للحرف الى غيره والقلب تغييره له في عرض من اعراضه لا تغيير لذاته من ذات اخرى كجاء مقلوب عن وَجْه تحول من فَعَلَ إلى فَعَلٍ على ان القلب يحصل في حروف العلة والبَدل في غيرها من الحروف ينظر (المخصص: ابن سيده علي بن إسماعيل ٤٥٨ هـ / ٣ / ٢٧٣).



شخصه سماعيا ومن وقوع التغير والتبديل في هذا اللفظ في الاشتقاقات الصحيحة وسهولة لغة العرب نستفيد صحة ما تقدم (مواهب الرحمن: ١ / ١٠) ويلاحظ ان السيد افاد من الاشتقاق كعلامة من علامات الابدال للاستدلال عليه وللابدال علامات اخرى يعرف بها لا يقبل ادعائه من دون اثباته باحدها وهي الاشتقاق وقلة الاستعمال وكون اللفظ فرعاً والحرف المبدل منه زائد وكونه فرعاً وهو أصل ولزوم بناء ابنية مجهولة ينظر (شرح شافية ابن الحاجب: الاسترابادي محمد بن الحسن ٣ / ١٩٧).

ويلاحظ ايضا ان السيد استعمل مفردة التبديل للتعبير عن الابدال وقد عرف ان ثمة فرقا بينهما عند الفراء قال: التبديل تغيير الشيء عن حاله والابدال جعل الشيء مكان الشيء ينظر: الفروق اللغوية: العسكري أبو هلال الحسن بن عبدالله ٣٩٥ هـ / ١ / ١١٣ ولا تشاح في الاصطلاح ويمكن رد الاول الى الثاني فيكون كل منهما عبارة عن تغيير الشيء عن حاله بجعل شيء مكانه فيكون الاختلاف بينهما بالاعتبار ليس الا.

واما قوله (الا ان يكون اللفظ بخصوص شخصه سماعيا) فالظاهر انه اراد به بقرينة ما بعده انه لا يصح ابدال حرف بحرف ان سمعت اللفظة باحدهما ولم تسمع بالحرف الاخر فلا تصح الثانية بالقياس على لفظة اخرى جرى فيها الابدال بين الحرفين.

وفي مورد اخر لم يرد السيد القول بالابدال مادامت شروطه متوفرة كما في مفردتي الفوم هو الثوم فقد قبل قول جمع من المفسرين من ان الفاء مبدلة من الثاء قال (والفوم هو الخنطة روي ذلك عن ابي جعفر عليه السلام وهو قول اكثر المفسرين وقال جمع انه الثوم أبدلت الثاء فاء وهو المشاكل للبصل) (مواهب الرحمن: ١ / ٣٦٥).

وفي مفردتي الرجز والرجس نقل السيد ايضا قولاً يبتني على القول بابدال الزاي من السين مما يشعر بقبوله وعدم قبول التفرقة بينهما دلالياً قال: (يستعمل الرجز بمعنى الاضطراب الموجب للعذاب وعن نبينا الاعظم ﷺ: الطاعون رجز عذب به بعض الامم وعن بعض اللغويين: الرجز والرجس متقاربان كالزاق والبصاق) (المصدر نفسه: ١ / ٣٥٣).

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره (المصباح)

واشار السيد الى علة من علل الابدال في معرض كلامه عن اصل مفردة (يتسنه) قال: ((لم يتسنه) اصله يتسنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لتكرار الامثال ثم حذفت الالف للجزم فصار يتسنن وجيء بالهاء لبيان حركة النون في الوقف) (المصدر نفسه: ٤ / ٣٢٤) ويلاحظ ان السيد قبل القول بان الالف ابدلت من النون فهو ممن لا يشترط قرب المخرج بين المبدل والمبدل منه فان الالف هوائية والنون ذلقية ينظر (العين ج ١ / ص ٤) والحال ان (ما لم يتقارب مخرجاه البتة... فلا يسمى بدلاً) (المخصص: ابن سيده علي بن إسماعيل ٤٥٨ هـ / ٣ / ٢٧٨).

واشار الى علة صوتية في مفردة يبسط في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَبْصُطُ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٥]: (وقرئ بالصاد تفخيماً للسين لمجاورته للطاء) (مواهب الرحمن: ٤ / ١٢٦) فكما يكون الابدال للتخفيف يكون احيانا للتفخيم.

وأشار الى علة صوتية اخرى للابدال قال في مفردة دينار: (والدينار لفظ اعجمي وياؤه بدل عن نون واصله دنار فابدل أول النون ياء لوقوعه بعد كسرة وجمعه دنانير) (المصدر نفسه: ٦ / ٧٣).

وقد تبني القول بالابدال في بعض الاوزان كما في وزن الافتعال ينظر (المصدر نفسه: ٥ / ٥٠) فقد قبل القاعدة اللغوية واجراها على الفعل يذكر وقد أفاد من علامة لزوم بناء ابنية مجهولة لمعرفة ان الدال في اذكر مبدلة من تاء الافتعال والا فيكون وزنه اذتعل وهو وزن غير معروف كما تقدم في العلامة الرابعة.

ومن موارد الابدال التي للسيد فيها نقد مفردة (مهيمن) الواردة في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [سورة المائدة: ٤٨] وفي قوله تعالى: ﴿الْمُؤْمِنُ الْمُهِمِّنُ﴾ [سورة الحشر: ٢٣] رد السيد القول بان الهاء فيه منقلبة عن الهمزة الا انه ليس من جهة المنع من ابدالها منها فقد قبله فيما مر من موارد بل من جهة معنوية في خصوص هذه المفردة ومختاره في المفردة انها من هيمن فالهاء اصلية ووزنه مفعيل وله نظائر (مواهب الرحمن: ١١ / ٣١٧) وقول السيد: (وفعله

هيمن) يشعر بكونه مشتقا من فعل مستعمل وهو كذلك يقال: هَيَمَنَ: اذا قال آمِينَ كَأَمَّنَ و هيمن الطائرُ على فراخه: رَفَرَفَ و هيمن على كذا: صارَ رَقِيْباً عليه وحافظاً ينظر (القاموس المحيط: الفيروزآبادي محمد بن يعقوب ١/ ص ١٦٠٠).

ويلاحظ على نقد السيد -اولا- انه حصر القول بالابدال بانه على التصغير مع ان من بين الاقوال انه من ايمن المفيد للمبالغة ولا تصغير في المقام و- ثانيا - ان الذي ذكره من نظائره المعدودة المجوزة لحمله على وزن مفعيل انما هي الصفات فليل بانها اربعة او خمسة واما الافعال على وزن فيعل فهي كثيرة وليس الكلام فيها فتمثيل السيد بالافعال بيطر وخيمر وسيطر ويقر وشيطن وحيعل وفيصل اجنبي عن الموضوع ولم يشكل احد بعدم وجود وزن فيعل او ندرته والذي يراه البحث منسجما مع معنى ما ورد منه في القرآن الكريم كصفة للقران واسم له تعالى واسلم من اشكال التصغير في اسمائه تعالى هو القول بانه اسم فاعل من (هيمن) الرجل إذا ارتقب وحفظ وشهد يهيمن هيمنة فهو مهيمن ينظر (التيان: الطوسي محمد بن الحسن ٤٦٠ هـ ٣/ ٥٤١) وهو مختار السيد وبعض معاصرين.

المبحث الثاني: النقد الصرفي:

للمسائل الصرفية حضور قوي في بحوث تفسير المواهب نجعل ما كان للسيد فيها نقود تحت عناوين:

١. المشتقات:

سلط العلماء الضوء على معنى الاشتقاق ومزاياه واثره في تطور اللغة وافرده بالتأليف جماعة من المتقدمين^(٨) والاشتقاق^(٩) هو أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التناسب في

(٨) منهم الأصمعي وقُطْرُب وأبو الحسن الأخفش وأبو نصر الباهلي والمفضل بن سلمة والمبرد وابن دُرَيْد والزجاج وابن السراج والروماني والنحاس وابن خالويه (المزهر في علوم اللغة: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ١/ ٢٧٨).

(٩) ما ذكر انما هو تعريف الاشتقاق الصغير وهو المبحوث عنه في علم التصريف وهناك نوعان من الاشتقاق غيره: الأول: أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف كجذب وجذب ويسمى الاشتقاق الكبير والآخر أن يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف كنهقَ ونهقَ

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **المصباح** .

المعنى وقيل هو رد كلمة إلى أخرى لتناسبها في اللفظ (الكليات: الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى ١٠٩٤ هـ / ١ / ١٦٢).

وفي مواهب الرحمن أمثلة من المشتقات كانت موردا لنقد السيد منها ما يأتي:

اولا: اسم الفاعل واسم المفعول:

اختلف القراء في مفردة (المحصنات) الواردة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْصَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة النساء: ٢٥] وفي [سورة النساء: ٢٥]

و [سورة النور، ٢٣، ٤] وكذلك المفسرون اختلفوا في معناها وفي اي نوع من المشتقات هي بعد اتفاقهم على انها مفتوحة العين في الاية (تهذيب اللغة: الازهري حمد بن أحمد ٢ / ١٤) بل في كل موارد عند غير الكسائي ينظر (تفسير مجمع البيان: الطبرسي أبو على الفضل بن الحسن ٣ / ٥٧) مأخوذة من الاحصان بمعنى التزويج او العفة او الحرية او الاسلام والاشهر انها اسم مفعول وقيل انه اسم فاعل واختلفوا في توجيه كل من القولين ذهب السيد الى قراءة الفتح على انه اسم مفعول واحتمل احتمالات اخرى.

واختار في المحصنات وأحصن قراءة الفتح -وهي قراءة المشهور- على انه اسم مفعول واحتمل انه اسم فاعل وان قريء بالفتح لانه من مستثنيات صياغة اسم الفاعل من الرباعي واحتمل في غير المورد الاول [سورة النساء: ٢٥] الكسر ونقل ان كل امرأة عفيفة محصنة (بالفتح والكسر) وكل امرأة متزوجة محصنة (بالفتح) لا غير ينظر (مواهب الرحمن: ٨ / ٢٤).

ثانيا: هيئة فعيل:

اختلف في هيئة فعيل أصفة مشبهة ام صيغة مبالغة ومن امثلة هيئة فعيل التي وقف عندها السيد ونقد بعض الاراء فيها مفردة (الرحيم).

والمعروف ان (رحيم) من امثلة المبالغة ان كان مشتقا من رحم المتعدي وصفة مشبهة ان كان من اللازم وعليه فهو معدود من الصنفين بحسب مبدأ اشتقاقه ينظر (شرح المفصل:

ويسمى الاشتقاق الأكبر (جامع الدروس العربية: الغلاييني مصطفى بن محمد ١٣٦٤ هـ / ٣١ / ١).

ابن يعيش يعيش بن عليّ ٦٤٣ هـ / ٦ / ٧١ و (الكليات: الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى ٣٧١ / ٢) وبذلك يمكن الجمع بين الاقوال ويمكن ان يقال كجمع اخر بين الاقوال ان فعلا وكل صيغ المبالغة صفات مشبهة ينظر (جامع الدروس العربية: الغلاييني مصطفى بن محمد ٢٩ / ٩) غير ان في هذا القول خلطا غير مبرر فان ما ذكره وان كان صحيحا الا ان اللحاظ والاعتبار مختلف فهو في المبالغة للكثرة وفي الصفة المشبهة للثبوت.

اختار السيد كون (فعل) وكذلك (فعلان) من الصفات المشبهة ينظر (مواهب الرحمن: ١ / ١٨) ونقل وجوها في التفرقة بينهما وناقشها بما يشعر باختياره كون الرحمن صيغة مبالغة والرحيم صفة مشبهة وهو مخالف لما قدمه اولا من كونها صفتين ثم انه كر ان كون الرحيم صفة مشبهة تفيد الثبوت والرحمن صيغة مبالغة تفيد الكثرة في غير مورده تعالى اما فيه تعالى فلا معنى للمبالغة فيمن لا حد لصفاته الا انه صحح المبالغة في صفاته تعالى باعتبار اخر قال: (نعم تصح المبالغة بالنسبة الى مورد الرحمة على نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [سورة الأنعام: ١٦٠] وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [سورة البقرة: ٢١٢] الى غير ذلك مما ترجع المبالغة في الرحمة بالنسبة الى المخلوق) وبذلك يكون قد اثبت فرقا بين الصيغتين لكن في حال اطلاقها على غيره تعالى او عليه بارادة موردتهما ومتعلقهما وهو مفاد رده لاشكال نقله ونقده قال: (واما ما في بعض التفاسير من ان فعلان لا يدل على الثبوت بخلاف فعليل وانما ذكر تعالى (الرحيم) لاجل اظهار ثبوت الرحمة بالنسبة اليه تعالى.

مخدوش: لان التفرقة بين اللفظين انما تصح في الممكنات دون الواجب تبارك وتعالى كما عرفت) وهو عين رده للوجه الثاني من وجوه التفرقة بينهما وهو كون الرحمن مختصا بالدنيا والرحيم بالآخرة بان العوالم بالنسبة اليه تبارك وتعالى في عرض واحد واما التفرقة بان الاول عام للجميع لقوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٦] والثاني خاص بالمؤمنين لقوله تعالى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ١٢٨] فرده بان ذكر بعض الافراد واشرفها لا يدل على نفي ما عداه الا بالمفهوم

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره المصباح

وقد ثبت في محله انه لا مفهوم للقيّد فراجع وبعد نقل وجوه اربعة في التفرقة قال ملخصا رأيه: (والذي ينبغي ان يقال ان جميع ما سواه تعالى مورد الافاضة الوجود منه تبارك وتعالى وهذا هو الرحمة الرحمانية التي خرج بها ما سواه من العدم الى الوجود كما لا ريب في ان كل نوع من انواع الموجودات مطلقا بل كل صنف من اصنافها له خصوصية لا توجد تلك الخصوصية في غيرها وهي غير محدودة بحد وتنكشف في طي العصور ومر القرون وتلك الخصوصية غير المتناهية المجعولة منه تبارك وتعالى مورد الرحمة الرحيمية) ويلاحظ ان مستند السيد في نقد الاقوال في المسألة حقيقة فلسفية وهي عدم محدودية صفاته تعالى اما مدلول الصفتين فلم يقدم اكثر من ادعاء كون احدهما مبالغة والاخر صفة مشبهة يستدل بشيء عليه.

ثالثا: هياة (فعلها):

اختلف في هياة (فعلها) ومن امثلته لفظ أمهات الوارد في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [سورة النساء: ٢٣] وغيره^(١٠) ومعناه أمات جمع أم اختلف في هاءه ووما قيل فيه ان كلا من أمّهة وام اصل فهما لغتان وهو ما اختاره السيد بعد ان أورد اقولا ونقدها واحتمل كون الاصل امهة والهاء في ام محذوفة واما العكس او التفرقة باطلاق الامهات لمن يعقل والامات لغيرهم فغير معتد به عنده لذا اعرض عن ذكره قال: (والأمهات جمع أمهة يقال: ام وامهة بمعنى واحد وقد ورد كلاهما في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَلَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلٌّ حَكِيمٌ﴾ وقيل: ان الاصل امهة على وزن فعلة مثل قبرة وقيل غير ذلك) (المصدر نفسه: ٨ / ١٣).

٢. صيغ الزوائد:

في مواهب الرحمن عدة من صيغ الزوائد نقد السيد الاقوال فيها ايجابا وسلبا ومنها:

(١٠) موارد لفظ (أمهات) في القرآن الكريم: [سورة النساء: ٢٣] [سورة النحل: ٧٨] [سورة النور: ٦١] [سورة الأحزاب: ٤] [سورة الزمر: ٦] [سورة النجم: ٣٢] ولم ترد فيه أمات.

صيغة (فاعل):

من صيغ الزوائد صيغة (فاعل) ومن معانيها الدلالة على المشاركة ولها في القران الكريم استعمال واسع ومن مواردنا فيه التي للسيد فيها نقد صر في مفردة (يخادعون) في قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة البقرة: ٩] ونظير الآية في الدلالة والتوجيهات آيات اخرى مثل ما في [سورة البقرة: ١٥] و [سورة آل عمران: ٥٤] و [سورة الأنفال: ٣٠] و [سورة النساء: ١٤٢] وللمفسرين في مادتها وهيئتها بحث وسجال دفعهم اليه ما فيها من توهم نسبة الخداع الى الله تعالى والذين امنوا وجعلهم متعلقين لخداع المنافقين فوجهها بعضهم من جهة مادة المفردة وبعضهم من جهة هيئتها كما تعددت قراءتها من اجل ذلك واما السيد فقد سلك السبيل الثاني فاختر دلالة الهياة على انتهاء الفعل الى الغير واقعا او اعتقادا ولم تؤخذ المشاركة بين الطرفين فيها الا انه قدم أن معنى خدع هو اظهار شيء واخفاء خلافه وان المكر: في الاصل يطلق على كل ما يصرف الانسان عن مقصودة خفية (المصدر نفسه: ج ١/ ص ١٢٢، ج ١١/ ص ٢٢٦) وسرا واذا لا يتضمن المعنيان جنبه سلبية فيصح ان يكون توجيهها من الجهة الاولى ايضا ينظر.

ويلاحظ على تعريف السيد للخدع والمكر انه غير مانع لدخول غير المخادعة فيه وهو واضح.

وبين قدس سره ان معنى هياة المفاعلة الزائد على ما تدل عليه مادتها هو الكثرة والتكرار ينظر (المخصص: ابن سيده علي بن إسماعيل ١ / ٢٤٢) وينظر (لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم ٣ / ص ١٧٥) وبعد نفي دلالة المفاعلة على المشاركة يكون قد تخلص من اشكال نسبة الخدع اليه تعالى وبقي عليه اشكال كونه تعالى متعلقا لخداعهم فنفاه بالجمع بين توجيهين الاول: انهم يخادعون تعالى بحسب ظنهم والثاني: انه تعالى عد خداع رسوله خداعا لنفسه تعالى تسلية للمؤمنين فالاية جارية وفق اسلوب القران بنسبة بعض شؤون النبي ﷺ اليه تعالى (المصدر نفسه ج ١ / ص ١٢٢) واستدل في موضع اخر بالسياق على عدم

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره (المصباح)

دلالة المفاعلة على المشاركة قال: (وفي المقام لو التزمنا بمقالتهم -الادباء والمفسرون- يلزم التكرار لكفاية قوله تعالى: ﴿وَقَتِّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقْتُلُونَكَ﴾ والحق ان يقال ان المفاعلة انما يؤتى بها لانهاء المادة الى الغير سواء كان الغير متلبسا بها ام لا (المصدر نفسه ٣ / ١٣٤).

ومما افاده السيد في معرض نفيه دلالة المفاعلة على المشاركة ما في قوله: (صيغة المفاعلة انما تدل على انهاء الفعل الى الغير واقعا او اعتقادا واما ان الغير يفعل مثل ذلك بالنسبة الى الفاعل الاول فهو غير مأخوذ فيها فقد يكون وقد لا يكون نعم الجزاء على المخادعة مع الله ورسوله شيء ومخادعة الله ورسوله شيء اخر لا ربط لأحدهما بالآخر وانما ذكرت المخادعة لبيان ان هذا العمل يتكرر عنهم) (المصدر نفسه ج ١ / ص ١٢٢) وفي قوله: (الجزاء على المخادعة مع الله ورسوله شيء ومخادعة الله ورسوله شيء اخر) ابهام ولعله بناء على التناول بدلالة المفاعلة على المبالغة او انه رد اخر للشبهة وهو مذهب كلامي في شرح اسمائه تعالى وهو توجيه سليم وله شواهد من كلامه تعالى وكلام العرب وهو الوارد عن اهل البيت (ع): (عن الرضا علي بن موسى (ع) قال: سألته عن قول الله عز وجل: سخر الله منهم وعن قوله: الله يستهزئ بهم وعن قوله: مكروا ومكر الله وعن قوله: يخادعون الله وهو خادعهم فقال: إن الله تبارك وتعالى لا يسخر ولا يستهزئ ولا يمكر ولا يخادع ولكنه عز وجل يجازيهم جزاء السخرية وجزاء الاستهزاء وجزاء المكر والخديعة تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا) (عيون أخبار الرضا (ع)، الشيخ الصدوق، ج ٢ / ص ١٢٢).

والذي يظهر للبحث من مراجعة ما قيل في المقام ان الخداع وان كان اصل معناه مطلق الخفاء والاخفاء الا انه استعمل في القران الكريم بمعنى إرادة الغير بمكروه بإخفاء وهو منسوب الى المنافقين على الحقيقة ويتضمن معنى سلبيا ينزه عنه الله تعالى ورسوله والمؤمنين من حيث استلزامه ظلم الآخرين وايدائهم كما يلحق الى جبن صاحبه حيث لا يستطيع المجابهة العلنية وبهذه القرينة فان هيئة المفاعلة تحمل على المحاولة والادعاء ولا تدل -في المقام- على المشاركة وان كانت من معانيها بل اشهرها واما نسبة الخداع

• البصائر

قاسم نوماس احمد

اليه تعالى-في[سورة النساء: ١٤٢]-فهني على سبيل المشاكلة والمراد بالخداع المنسوب اليه تعالى مجازاة الخداع وله في القران الكريم نظائر كثيرة مثل قوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَنِيَّةً سَنِيَّةً مِّثْلَهَا﴾ [سورة الشورى: ٤٠] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدْهُ أَعْلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٩٤] ولذا لم ترد نسبته للرسول وللمؤمنين قط فالمختار القراءة المشهورة بهذين الفهمين للمادة والهيئة.

٣. تناوب الصيغ:

قد تستعمل صيغة في معنى صيغة اخرى لغاية معنوية ويعرف ذلك بعلامات ولا بد له من مسوغ ومن ذلك مجيء فعول وفعل بمعني فاعل وبمعني مفعول. ومن امثلة الاول الاسم الكريم (العَفْو) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا﴾ [سورة النساء: ٤٣] وغيره مثل ما في: [سورة البقرة: ٢١٩] و [سورة النساء: ٤٣] و [سورة النساء: ٩٩] و [سورة النساء: ١٤٩] و [سورة الأعراف: ١٩٩] فهو وزن فعول بمعني فاعل ينظر (جمهرة اللغة: ابن دريد محمد بن الحسن ٣٢١ هـ / ٢ / ٢٦). ومثاله ايضا الودود من أسماء الله تعالى في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّ رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [سورة هود: ٩٠] وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ فهو بمعني المحب لعباده الصالحين بمعني الراضي عنهم ينظر (لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم ٤٥٣ / ٣) كما يجوز ان يكون بمعني مفعول و يكون معناه أن عباده الصالحين يودونه و يحبونه لما عرفوا من فضله و كرمه و لما أسبغ من آلائه و نعمه ينظر (تفسير مجمع البيان: الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسن /).

وقد حمل السيد وزن فعول الوارد في اسمائه تعالى على وزن فاعل وعلله بامتناع حمله على المبالغة قال: (من المعروف بين الادباء ان فعولا وفعالا من اوزان المبالغة... فلا بد من حمل المبالغة بالنسبة اليه عز وجل على امور: اما على غاية الكمال الذي لا حد له.. او تكون بمعني اسم فاعل) (مواهب الرحمن: ٣ / ١٥٢).

ومن امثلة مجيئه بمعني فاعل مفردة (النبىء) في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَوَّلُ النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **الْمَصْبَاحُ** •

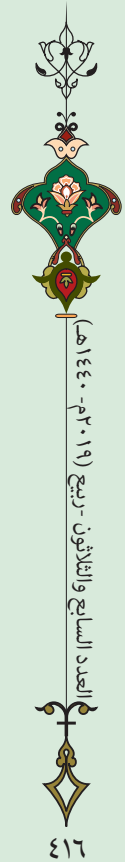
لَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ ﴿ [سورة آل عمران: ٦٨] ومن موارد ما في [سورة الأعراف: ١٥٧- ١٥٨] و [سورة الأنفال: ٦٤، ٦٥، ٧٠] و [سورة التوبة: ٦١] لأنه أنبأ عن الله تعالى، وهو فعيلٌ، بمعنى فاعلٍ ينظر (الصحيح في اللغة: الجوهرى إسماعيل بن حماد ٣٩٣ هـ / ٢ / ١٨٨) وقد مر بعض الكلام حوله ومن امثله مفردة (الحقيقة) كثيرة الاستعمال في غير القرآن احتمال فيها انها فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء يحق إذا وجب فمعناها الواجب وهو الثابت والكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له ثابتة في موضعها الأصلي واجب لها ذلك وأما التاء فهي للتأنيث ينظر (مفتاح العلوم: السكاكي يوسف بن أبي بكر ٦٢٦ هـ / ١ / ١٦٠).

٤. النسبة:

اختلف المفسرون في لفظ (رَبِّيُّونَ) في قوله تعالى: ﴿وَكَايِنَ مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّادِرِينَ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٦] أي نوع من المشتقات هو واختلفوا ايضا في مبدأ اشتقاقه وهيأته ومفرده ومدلوله واعرابه نقل السيد عليه السلام في معرض تفسيره الآية الكريمة اغلب الاقول في المسألة ونقدها واعرض عن آراء أخرى لعدم الاعداد بها -ظاهرا-، ثم اختار كون لفظ (رَبِّيُّونَ) منسوباً الى الرب وانه بمعنى الرباني المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾ [سورة آل عمران: ٧٩].

ويلاحظ ان السيد لم يذكر انه جمع ربي (وهو التفسير المشهور عن ابن عباس عليه السلام)، واستشهد له كما رواه ابن الأنباري حين سألته نافع بن الأزرق بقول حسان: وإذا معشر تجافوا عن القص... دأملنا عليهم ربياً) (روح المعاني: الألوسي محمود بن عبد الله الحسيني ٢ / ٢٩٦) وذلك -لعله- بعدم اعتداده بما عرف بسؤالات نافع بن الأزرق كما لم يذكر السيد ان واحد الربيين هو الربية او ربِّي عليّ وزن على او ربو.

فبالإضافة للقول المختار عنده ذكر احتمال كونه مشتقا من رَبَّةٍ او رَبْوَةٍ وهي الجماعة (مواهب الرحمن: ٦ / ٣٨١) ومع انه لم يرتض القول الاخير للزومه التكلف اذ ان (نسبة



الربى الى الربوة يحتاج الى عناية زائدة بقلب الواو ياء) الا انه تنزل وافترض صحته ونقل اختلاف اصحابه في تفاصيله وفي المقصود بالربوة فقد (اختلفوا في عددها فقل: انها الجموع الكثيرة قيل انها الوف وقيل انها عشرة الاف وقيل انها الوف الالوف وقد وردت في القولين الاخيرين روايتان) تنظر الروايتان في (مجمع البيان: الطبرسي أبو على الفضل بن الحسن ٣/ ٤٠٦) و (الفيض الكاشاني محسن ١٠٩١ هـ: التفسير الأصفى ١/ ١٧٥) وينظر في نقدهما (الاء الرحمن في تفسير القرآن: البلاغي محمد جواد ١٣٥٢ هـ ١/ ٣٥٤) ثم يبين رأيه على فرض صحة القول بأنه (يمكن ان يكون المراد بذلك كمية خاصة اتصفوا بالربانية فيختلف عددهم حسب اختلاف الازمنة فلا نزاع في البين) (مواهب الرحمن: ٦/ ٣٨١).

وللسيد في رد القولين دليل متين وهو الافادة من السياق الظاهر في الثناء على الربيين وحث من نزلت فيهم الاية ليسيروا سيرتهم (مواهب الرحمن: ٦/ ٣٨١) وبهذا التوجيه السليم من أي تكلف المنسجم مع سياق الايات وسبب النزول يكون معنى الاية: (وكم من نبي قاتل معه في جهاده في إقامة الحق ونصرة دين الله تعالى من كان منتسبا الى الرب وتخلق بأخلاق الله تعالى وتربى بتربيته الرسول الكريم والنبي العظيم فصبروا فلماذا فررتم عن سيد الأنبياء ﷺ ولم تصبروا وقد وصف الله تعالى الربيين بأوصاف تدل على جلالة قدرهم) (المصدر نفسه ٦/ ٣٨١).

ولئن وافق البحث السيد ﷺ في مختاره هذا فانه يخالفه في كون (رَبِّيُّونَ) في الاية بمعنى (ربانيين) الوارد في [سورة آل عمران: ٧٩] و[سورة المائدة: ٤٤] فان الثاني منسوب الى الرب كالاول الا ان فيه عناية زائدة من جهة زيادة المبنى بزيادة الالف والنون المفيدة لزيادة التوكيد فالرباني (هو الشديد التمسك بدين الله وطاعته) (الكشاف: الزمخشري محمود بن عمرو ١/ ٤١٥) او هو (الكامل علما وعملا) (تفسير القرآن الكريم: شبير عبد الله بن محمد رضا ١٢٤٢ هـ ٦٨) و(زبدة التفاسير: الكاشاني فتح الله بن شكر الله ٩٩٨ هـ ١/ ٥١٣) ومهما تكثرت الاقوال فانها ترجع الى هذا المعنى العام المفيد لتوكيد نسبتهم لربهم فقد (فسر

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره المصباح

علي كرم الله تعالى وجهه وابن عباس الرباني بالفقيه العالم، وقاتدة والسدي بالعالم الحكيم، وابن جبير بالحليم التقي، وابن زيد بالمدير أمر الناس وهي أقوال متقاربة وهو لفظ عربي لا سرياني على الصحيح. وزعم أبو عبيدة أن العرب لا تعرفه، وهو منسوب إلى الرب كإلهي والألف والنون يزدان في النسب للمبالغة كثيراً كإلهياني لعظيم اللحية، وإلهياني لوافر الجملة، ورقباني بمعنى غليظ الرقبة) ينظر (روح المعاني: اللوسي محمود بن عبد الله الحسيني ١٢٧٠ هـ / ٢ / ٢٦٩).

وأما ما نقله السيد ^١ من قول بان الربيين منسوب إلى الربوة فلم يجده البحث عند أحد من المفسرين غير الشيخ البلاغي ولعله أخذه من قول أهل اللغة بان الربوة بضم الراء عندهم: عشرة آلاف من الرجال ينظر (تهذيب اللغة: الأزهرى حمد بن أحمد ١٥ / ١٣١) إلا أنهم لم يذكروا أن الربى منسوب إليها فلا علاقة بين اللفظين إلا أن يقال أن لفظ الربيين جمع ربوة كالربى.

وأما بالنسبة لبناء المفردة (رَبِّيُّونَ) وحركة الراء بالتحديد فقد اكتفى السيد ^٢ بنقل قول الزمخشري قال: (وقال في الكشف قرئ بالحركات الثلاث وإنما كسرت الراء لتغيير النسب فإن النسبة تكون معها تغييرات كثيرة في بناء الكلمة) (مواهب الرحمن: ٦ / ٣٨١).

المبحث الثالث: النقد المعجمي:

أولاً: الأسماء:

اختلف اللغويون والمفسرون في اشتقاق أسماء عدة في القرآن الكريم ومدلولها وللسيد نقد للأقوال في جملة منها:

لفظ الجلالة (الله):

اختلف العلماء في هذا اللفظ المقدس اختلافاً عجبياً كاختلاف المخلوقات في كنه مدلوله تعالى ذكروا أن اختلافاتهم بلغت عشرين قولاً ذكرت في المبسوط بل على أكثر من ثلاثين قولاً ينظر (تاج العروس في شرح القاموس: الزبيدي محمد بن محمد ١٢٠٥ هـ / ١ / ٨٢٠٦) وللسيد في قوله تعالى: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّخْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ [سورة الفاتحة: ١] وغيره مما تضمن

لفظ الجلالة الذي ورد في اكثر من ١٦٩٩ موضعا من القرآن الكريم وقفة عند الاقوال في علمية لفظ الجلالة واشتقاقه^(١١) ومدلوله رد بعض الاقوال برد عقلي وبآخر أدبي وأختار كونه علما مختصا لواجب الوجود بالذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية لظهور العلمية فيه ثم ناقش أصل اشتقاقه على التسليم به مما لا نتعرض له وان كان داخلا في موضوعنا لاحتياجه الى بحث أوسع يخرج المبحث عما هو له ومما اورده في هذا المبحث الدقيق قوله: (وقد ثبت في الفلسفة الالهية المتعالية ان الكلية والجزئية والجنسية ونحوها من شؤون المفاهيم الممكنة... كما ان القول بان (الله) اسم جنس باطل من جهة العلوم الادبية ايضا لعدم وقوعه ووقوعه موصوفا دائما فلا يصح ان يكون اسم جنس) (مواهب الرحمن: ج ١ / ص ١٣) ويمكن ان يلاحظ على الشبهة الاولى -اي شبهة اشتراط تصور الموضوع له في الوضع -ان الكلام في الوضع والاستعمال العرفي لا بحسب الواقع وفي جهة الوضع لا في الحقيقة المقدسة ورد الشبهة السيد الخوئي رحمته الله بان المتوقف عليه صحة الوضع والاستعمال تصور الموضوع له ولو بالإجمال و اما الشبهة الثانية فيلاحظ على صغرها وروده محمولا على الضمير العائد اليه سبحانه في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [سورة الكهف: ٣٨] وما في [سورة سبأ: ٢٧] و [سورة الزمر: ٤] و [سورة الحشر: ٢٢، ٢٣، ٢٤] و [سورة الإخلاص: ١] على ارجح الاحتمالين كما يلاحظ على كبرها عدم الممانعة من كونه اسم جنس بحسب وضعه واستعماله الاول ثم صار علما بالغبلة.

واذ لم يفرق السيد بين جهتي الاشتقاق والعلمية -وهو مما يلاحظ عليه وعلى غيره كابي حيان والفيروزآبادي ينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي ابو حيان محمد بن يوسف ٧٤٥ هـ / ١ / ١٢٤) وينظر (القاموس المحيط: الفيروزآبادي محمد بن يعقوب ٨١٧ هـ / ٣ / ٣٧٥) - فقد فرق بين لفظ (الله) ولفظ (الاله) كما ان بعض اللغويين كذلك ومنهم الزمخشري ينظر (الكشاف: الزمخشري محمود بن عمرو ١ / ١٦٤) أبو السعود ينظر

(١١) الاشتقاق: نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتها معنى وتركيباً، ومغايرتها في الصيغة (التعريفات: الجرجاني علي بن محمد ٨١٦ هـ / ١ / ٨).

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **المصباح** .

(ارشاد العقل السليم: أبو السعود محمد ابن محمد ٩٨٢ هـ / ١ / ٥) والبيضاوي ينظر (أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي عبد الله بن عمر بن محمد ٧٩١ هـ / ١ / ٦) فيما رأى بعضهم ان الله هو الاله بحذف همزته لكثرة الاستعمال ينظر (الكشف والبيان: الثعلبي أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم ١ / ١٠) وذكره الطوسي كأحد احتمالين ينظر (التبيان: الطوسي محمد بن الحسن ١ / ٢٦) وهو اختيار أبي بكر بن العربي والسهيلي وخطئ بأن وزنه إذ ذاك يكون فعالاً وامتناع تنوينه لا موجب له فدل على أن أل حرف داخل على الكلمة سقط لأجلها التنوين ينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي ابو حيّان محمد بن يوسف ١ / ١) او اعتباطاً أو للنقل او لثلا يشكل بخط الاله اسم الفاعل من لها يلهو او تخفيفاً وقيل: هي لغة فاستعملت في الخط ينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي ابو حيّان محمد بن يوسف ١ / ١٢٤) وكان ابو علي الفارسي يرى ان الالف واللام فيه عوض من الهمزة ينظر (تاج العروس في شرح القاموس: الزبيدي محمد بن محمد ١٢٠٥ هـ / ١ / ٨٢٠٦) وهو قول سيبويه ينظر (الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان ١ / ١٣١) ورده الجوهري باجتماعها مع المعوض منه في قولهم الاله وقطع الهمزة في النداء (لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم ١٣ / ٤٦٧).

واستدل عليه -اولا- بأن ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر حقيقي أو غيره غير معقول للبشر، فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ و-ثانيا- بأنه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ معنى صحيحا و-ثالثا- بأن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب، وهو حاصل بينه وبين بعض الالفاظ والجواب عن الاول: أنه يكفي في الوضع ملاحظة الذات المخصوصة بوجه، وهو معقول للبشر وعن الثاني: بأننا قد بينا أنه يطلق على مفهوم المعبود مجازا وعن الثالث: بأن اشتقاقه من لفظ آخر لا ينافي علميته لجواز اشتقاق لفظ من لفظ ثم وضعه لشيء مخصوص ينظر (كنز الدقائق، المشهدي محمد ابن محمد رضا ج ١ / ص ٣٧).

والذي يترجح للبحث من التأمل فيما قيل وفي موارد لفظ الجلالة في القرآن الكريم انه

اسم جنس مشتق من مادة اله بمعنى عبد فهو المعنى الأشهر في اللسان العربي والمنسجم مع سياقات ورود اللفظ الشريف في القرآن الكريم الا انه في مواضع عديدة لم يلمح فيها الى اصله بل قصد منه الذات المقدسة اذ صار -وقبل نزول القرآن الكريم -علما لها بغلبة الاستعمال وهذا لا يمنع ان يشير في بعض استعمالاته الى مبدأ اشتقاقه كما فسر اغلبهم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام: ٣] فان فسرت الآية الكريمة بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [سورة الزخرف: ٨٤] اتضح لمح اللفظ الشريف لاصل اشتقاقه ومن ذهب اليه جماعة منهم الزمخشري قال: إنه مشتق من اله فأصله الإله ينظر (الكشاف: الزمخشري محمود بن عمرو ١ / ١٦) الا انه قال بعد ذلك ومن هذا الاسم اشتق: تأله، وأله، واستأله ينظر (المصدر نفسه: ١ / ٢) م ما يبدو منه التنافي اذ جعل (اله) مبدأ اشتقاقه اولا ومشتقا منه ثانيا وذهب جماعة الى جموده منهم الخليل ورأى انه لو وجب في كل لفظ أن يكون مشتقا لتسلسل ينظر (مجمع البيان: الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسن ١ / ٥٠).

ثانيا: الافعال:

للسيد نقد معجمي في جملة من الافعال في القرآن الكريم منها الفعل (قرب) في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾ [سورة المائدة: ٢٧] تبنى السيد كون الفعل من افعال المطاوعة^(١٢) اذ رد اشتراط اختلاف الفاعل ومطاوعه في الفعل. ولم يشترط اللغويون صدور نفس الفعل من المفعول به اتجاه الفاعل ليكون كل منهما فاعلا ومفعولا به باعتبارين ينظر (شرح شافية ابن الحاجب: الاسترابادي محمد بن الحسن ١ / ١٠٣) وينظر (اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ١ / ٣٠٨) وينظر (حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الصبان محمد بن

(١٢) المراد بالمطاوعة عدم امتناع المفعول به مما رامه الفاعل ينظر (المخصص: ابن سيده علي بن إسماعيل ٣ / ٤٠٣) وهي أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير ينظر (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام عبد الله بن يوسف ١ / ١٩٦).

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **المصباح**

علي (١ / ٧٤٥) الا ان كثير من المفسرين تنبوا المبدأ كمسلم وتقدم نقل اقوالهم في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [سورة النساء: ١٤٢].

هذا ما يتعلق بالمطاوعة اما خصوص الفعل قرب في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾ فمطاوعه تقرب بدلالة لزومه وتعدي فعله فالذي عليه جمهور النحويين ان مطاوع الفعل دونه درجة فان كان الفعل متعديا لواحد كان مطاوعه لازما وان كان لاثنين كان مطاوعه متعديا لواحد ولذا عد ابن هشام من الافعال اللازمة -العشرين نوعا -مطاوع المتعد الى واحد كسرته فانكسر وأزعجته فانزعج ورد على ابن بري زعمه أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين وفي التعدي لواحد بان ما ذكره من امثلة ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة (مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام عبد الله بن يوسف ١ / ١٩٦) او ان تقرب بمعنى قرب كما ذكر الاصمعي وبه فسر الطباطبائي.

وقد استدلل الزمخشري على ان تقرب لازم بكونه مطاوع قرب المتعد لواحد قال: (قرب صدقة وتقرب بها، لأن تقرب مطاوع قرب: قال الأصمعي: تقربوا قرف القمع فيعدي بالباء حتى يكون بمعنى قرب) (الكشاف: الزمخشري محمود بن عمرو ١ / ٦١١) وأورد عليه بان قولنا قرب فلانا فتقرب يتضمن وحدة الفاعل في الفعلين ومن شرط المطاوعة اختلاف الفاعل ليتحقق معنى التأثير والتاثر وهو الذي نقله السيد ورد عليه بعد نقله قول الزمخشري قال: (قال الزمخشري: يقال: قرب صدقة وتقرب بها لان تقرب مطاوع قرب ورد بأن تقرب ليس من مطاوع قرب لاتحاد فاعل الفعلين والمطاوع يختلف فيه الفاعل فيكون من احدهما فعل ومن الاخر انفعال نحو كسرتة فانكسر فليس قربت صدقة وتقربت بها من هذا الباب ويجب عن ذلك: بأن حقيقة المطاوعة انها هي تجاوز الفعل عن الفاعل سواء كان هناك فعل اخر ام لم يكن ففي الحديث: (من عادى وليا لي فقد بارزني بالمحاربة) وما ذكره المستشكل هو الغالب لا ان تقوم حقيقة المطاوعة به فافهم) (مواهب الرحمن: ١١ / ٢٠٦) وعند ابن عاشور تحقيق وتفصيل في المقام يقرب مما افاده السيد ينظر (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٤ / ١٢٢).

ويلاحظ على نقد السيد امور:

الاول: ان افعال المطاوعة على وزن انفعل وقليل منها على وزن افتعل ومنه مطاوع قرب فهو اقرب واما تقرب فليس من المطاوعة بل هو من باب الطلب والاجابة كما ذكر ابن هشام في عدة امثلة ليست على هذين الوزنين.

الثاني: ذكر ان من شروط المطاوعة وجود متعلق للفعل لا وجود فعل اخر وهو مراد من نفى كون تقرب مطاوعا لقرب باشتراط اتحاد الفاعل ولا يريد وجود فعل اخر فلما نفاه السيد لا يثبت كون تقرب مطاوعا.

الثالث: يترتب على الثاني ان ما ذكر شرط في المطاوعة لا صفة غالبية.

ومن موارد النقد المعجمي في الافعال نقد السيد الاقوال في مفردة (يستطيع) في قوله تعالى ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [سورة المائدة: ١١٢] اختلف المفسرون في دلالة على اقوال أنها لا الوسي الى سبعة ينظر (روح المعاني: الألوسي محمود بن عبد الله الحسيني ٤ / ٥٦) كل تلك الاقوال ما عدا قول الزمخشري وتبعه سيد قطب ينظر (في ظلال القرآن: سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي ١٣٨٥ هـ / ٧ / ٩٩٩) قال (وعلى أية حال فقد رد عليهم عيسى عليه السلام محذراً إياهم من طلب هذه الخارقة.. لأن المؤمنين لا يطلبون الخوارق، ولا يقترحون على الله). -القول الذي (لا يحسن تفسير الكلام به) و(مخالفا لتفسير المحققين) (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٥ / ٢٦٤)، بل (خارقا للاجماع) قاله الحلبي ينظر (روح المعاني: الألوسي محمود بن عبد الله الحسيني ٤ / ٥٦) -مبنية على التسليم بايمان الحوارين وعلى هذا جرى تفسير المحققين ينظر (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٥ / ٢٦٤).

واذ اعرض السيد عن ذكر جميع الادلة عرض جميع ما قيل في الاية ناقدا اياه نقدا تفصيليا مجيدا في الاستقراء والنقد والاختيار اذ اختار ما عده احسن الوجوه وهو ان قولهم: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً... ﴾ الاية ﴿ معناه: هل تقتضي الحكمة والمصلحة ذلك وهل يأذن ربك به مبينا ان (ان الاستطاعة تختلف بحسب المتعلق فاذا

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره المصباح

كان متعلقها القدرة كان معناها طلب القدرة كما هو الشائع من استعمال الكلمة قال تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ...﴾ الآية [سورة الكهف: ٩٧] وغير ذلك مما هو كثير وقد يكون متعلقها الصبر كما في قصة الخضر مع موسى عليه السلام... وقد يكون المتعلق بحسب الحكمة والمصلحة لا بحسب القدرة فالسؤال عن الاستطاعة انما يكون كناية عن اقتضاء المصلحة وقوع الاذن كما يكتنى بالامكان والقدرة والقوة عن ذلك وهو دائر في الالسنه ايضا يقال: لا يقدر الملك ان يصغي الى كل ذي حاجة بمعنى ان المصلحة تمنعه عن ذلك.. وهذا المعنى صحيح لا بأس به ويرتفع به محذور سوء الادب والتعنت وما ذكره في هذا السؤال (مواهب الرحمن: ١٢ / ٤٠٥) واما اشكال ما يوحى به رد نبهم عليه بقله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ من تقيهمهم والانكار عليهم فيجب عليه بقوله (اما ان يكون اقتراحهم من قبيل اقتراح اية بعد اية وهو امر عظيم من مثلهم فكان رد نبهم عليهم شديدا بقدر ما اقترحوه عليه... فهي معجزة نزلت عليهم عن اقتراح من امر غير لازم ظاهرا وهو اكل المؤمنين... فالمقصود من هذا السؤال تقرير ان ذلك المطلوب في غاية الظهور كمن يأخذ بيد ضعيف ويقول هل يقر السلطان ان يشبعه ويخرجه من ضعفه؟. ويكون الغرض منه ان ذلك امر جلي لا يشك فيه احد) (مواهب الرحمن: ١٢ / ٤١٢) ولم يذكر الاحتمال الاخر في توجيه اقتراحهم وهو مقتضى التعبير بـ(اما).

ثم فصل السيد القول في باقي الاقوال بما لا مزيد عليه بعد نقدها اجمالا بقوله: (كلها باطلة لا دليل عليها بل على خلافها الدليل) (المصدر نفسه: ١٢ / ٤٠٦) ففي معرض تفسير السيد للآية رأى ان الاستطاعة بمعنى الفعل (من المجاز ولا يصار اليه الا مع القرينة فانه خلاف الظاهر المتبادر ومع ذلك فهو خلاف الادب العبودي كما هو الظاهر) كما رءاه خلاف الظاهر المتبادر المستعمل فيه اللفظ وغير مناسب لرد عيسى عليه السلام بقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ والحال ان عدم المناسبة غير ظاهرة كما هو ظاهر ومع تسليمه بان اصل المادة فيهما واحدة الا انها بحسب الاستعمال مختلفان وفقا لما قعده بقوله: (ان كثرة استعمالات هيئة خاصة في مورد خاص توجب الظهور فيه وترك الاصل) وقد

رفض قياس استطاع واطاع على استجاب واجاب على انه لم يسلم بكون استجاب واجاب بمعنى واحد ثم ان هذا القول - حمل الآية على معنى: هل يطيعك ربك - عنده ثُمَّ يَسْأَلُ (لا يرفع غائلة سوء الاب مع نبيهم في سؤالهم منه مع علمهم بمنزلته العظيمة عند الله تعالى وانه مستجاب الدعوة).

كما رد القول بان طلبهم على حد سؤال النبي ابراهيم عليه السلام وان سؤالهم انما كان (لاجل تحصيل الاطمئنان بايمان العيان لا للشك في قدرة الله عز وجل) بان قرينة العصمة في كلام نبي الله ابراهيم هي التي اوجبت حمل الكلام على اطمئنان القلب وهذه القرينة مفقودة في المقام يضاف الى ذلك انه وان كان قصدهم سليما فبقى في كلامهم الحزارة.

واما القول بان في الكلام حذفاً تقديره: هل تستطيع سؤال ربك فقد رده بان الحذف والتقدير على خلاف الاصل ثم هو (لا يقتضي تحويل الخطاب من الغيبة الى الحضور، مضافاً الى عدم دفع محذور سوء الادب مع نبيهم) وقد أورد روایتين بهذا المضمون ووجههما بان مضمونهما يرجع بالآخرة الى الاستطاعة بحسب الحكمة والمصلحة ثم اضاف (فلا فرق بين ان تقرأ بصيغة المخاطب او الغائب) ولعله يريد بذلك ان متعلق الاستطاعة ان جعل الحكمة والمصلحة فلا ضير بقراءة الآية بالخطاب لعيسى او بالغيبة ليكون فاعل الاستطاعة الله تعالى.

وقد شابه ما أورده السيد ما في الميزان في الاختيار والاسلوب والحجج ونقل الآراء ونقدها ينظر (الميزان في تفسير القرآن: الطباطبائي محمد حسين ١٤٠٠ هـ / ٦ / ٢١٢).

وللبحث من خلال المقارنة بين النقيدين ملاحظات:

أولاً: في مورد رد السيد تفسير الاستطاعة بالطاعة ونقل ذلك عن السدي ينظر (مجمع البيان: الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسن ٣ / ٤٠٦) قال: (فما تويخ عيسى عليه السلام بقوله (اتقوا الله ان كنتم مؤمنين) وما وجه وعيده عز وجل بعذاب لا يعذبه احدا من العالمين لانهم لم يقولوا الا حقاً ولم يسألوا الا صدقاً) والحال ان ما أورده يرد على مختاره فكون سؤالهم عن المصلحة والحكمة لا يوجب ان يوبخهم نبيهم وان قيل انهم استحقوا التويخ لاصل طلبهم

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره (المصباح)

الاية بعد ما رأوا الايات الباهرات فليقل مثل هذا التوجيه في تفسير الاستطاعة بالطاعة.

ثانيا: قال السيد في مورد نقده لقياس استطاع واطاع على استجاب واجاب: (على ان اجاب بمعنى تعدي الجواب وتجاوزه عن السؤال الى السائل واستجاب طلب المسؤول من نفسه الجواب فأداه الى السائل فلا يمكن ان يكون استجاب بمعنى اجاب لان باب الاستفعال هو طلب فعل لا طلب افعل فافهم) (مواهب الرحمن: ١٢ / ٤٠٧) وفي الكلام اجمال سبب ابهاما فانه يريد ان معنى اجاب ان الجواب تجاوز المسؤول الى السائل - كما هو واضح وهو قول الطباطبائي ينظر (الميزان في تفسير القرآن: الطباطبائي محمد حسين ٦ / ٢١٦) - وقوله: (فلا يمكن ان يكون استجاب بمعنى اجاب...) لا علاقة له بما قبله حتى يفرع عليه ولعله اراد الرد على صاحب المنار كما صنع الطباطبائي اذ رأى ان استجاب بمعنى اجاب لان استجاب بمعنى انه (سئل شيئا وطلب منه ان يجيب اليه فأجاب) (المنار: محمد رشيد رضا ١٣٥٤ هـ ٧ / ٢٥١) فجعل استجاب بمعنى طلب الاجابة لا طلب الجواب ثم انه رأى القول بان الاستطاعة بمعنى الطاعة خلاف الظاهر المتبادر المستعمل فيه اللفظ وغير مناسب لرد عيسى عليه السلام بقوله: ﴿**اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ**

مُؤْمِنِينَ﴾ وعدم المناسبة غير ظاهرة كما هو ظاهر.

ثالثا: ما ذكره السيد تحت عنوان (والحق يقال) (مواهب الرحمن: ٧ / ٢٥١) من ان الاية التي طلبوها كانت ممتازة من غيرها من الايات التي سألها غيرهم من الامم وبعد كلام طويل نسبيا انكر فيه ان يكون سؤالهم هو من نوع سؤال الاية بعد نزول الاية فكان من الهجر والهوس الا انه رجع واحتمل ذلك بعينه اذ رأى (ان اقتراح الحواريين على نبينهم عيسى عليه السلام ان يريهم اية خاصة وهم المختصون به والمستأثرون عنده وقد رأوا الايات الباهرات واحدة بعد واحدة فلا حاجة لهم الى اية اخرى ناهيك عن نفس نبينهم اية من الايات الالهية فقد خلقه الله من غير اب وايدة بروح القدس يكلم الناس في المهد وكهلا ولا شك انهم ليسوا بغافلين عنها ولا هي غائبة عن اذهانهم لانه لم يزل مكرما باية بعد اية حتى رفعه الله اليه فكان ختامها باعجب اية عندهم فاما ان يكون اقتراحهم من قبيل

• البصباح

قاسم نوماس احمد

اقتراح اية بعد اية وهو امر عظيم من مثلهم فكان رد نبيهم عليهم شديدا بقدر ما اقترحوه عليه فقال: ﴿ اُنْقُوا اللَّهَ اِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (مواهب الرحمن: ١٢ / ٤١٢) ويلاحظ ان السيد لم يذكر شق التردد الثاني الذي يقتضيه تعبيره بـ(اما).

رابعا: نقل السيد قراءة لقوله تعالى ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ بالتاء ورفع الرب ولم يجد الباحث هذه القراءة في شيء من مظانها ينظر (معجم القراءات: عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين ١٤٢٢ ط ١ هـ ٢ / ٣٦٩) و(تحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: الدمياطي احمد بن محمد ١١١٧ هـ ٢٧٥) و(الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه الحسين بن أحمد ٣٧٠ هـ ٢ / ١٤٥).

ثالثا: الحروف:

للغويين والنحويين والمفسرين في موارد زيادة حروف الجر في القرآن الكريم مذاهب فمنهم من انكر كل زيادة فيه وهو مذهب السيد ومنهم من جوزه في حالات مخصوصة ومنهم من جوزه مطلقا ومن لم يقل بالزيادة اضطر لتأويلات لتوجيه الايات لتكون جارية وفق القواعد العربية.

ومما كان للسيد نقد في تفسيره حرف (من) في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [سورة الأنعام: ٣٤].

نقل السيد جملة من الاقوال ونقدها قال: (قيل: ان من في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ زائدة ولكن ذكرنا مكررا انه لا زيادة في القرآن الكريم وفاعل (جاءك) من نبأ والمراد بعض أنباءهم وقيل: ان الفاعل ضمير مستتر... وقيل: انه محذوف والجار والمجرور صفته ورد بان الفاعل في المقام لا يجوز حذفه... والحق كما عرفت ان الفاعل هو (من نبأ) والمراد بعض انبائهم) (مواهب الرحمن: ١٣ / ٢٤٤).

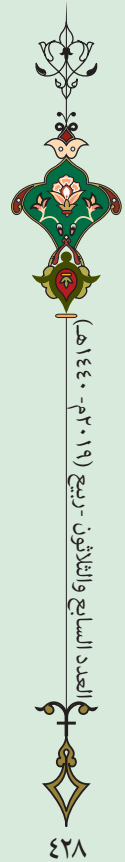
ويلاحظ على اختيار السيد شهرة كون (من) حرفا لا اسما وتقعيد عدم جواز الزيادة في القرآن اذ المراد بالزيادة الزيادة في الاعراب لا الزيادة المعنوية ليستلزم محذور العبثية في كلامه تعالى وهو ما يؤكد السيد نفية مرارا ينظر (مواهب الرحمن: ٧ / ١١٠، ١٣ / ٢٤٤)

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره المصباح

ولقد ثبتت زيادات لا تفسر آياتها من دون التسليم بها الا بتكلف منها ما في قوله تعالى: [سورة الأعراف: ٨٠] و [سورة الشورى: ١١] و [سورة القلم: ٢] وقد اعترف السيد بالزيادة في موارد كما في (مواهب الرحمن: ١٠ / ٦٢) فالذي يختاره البعث من الاقوال اسلمها من التكلف والتعسف وهو كون قوله: ﴿مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ صفة لموصوف محذوف تقديره: لقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين.

ومما كان للسيد فيه نقد ومناقشة للاقوال ما قيل في مفاد حرف الاستثناء (الا) من جهة كونه الاستثناء به متصلا او منفصلا فبعد قبوله هذا التقسيم رأى ان القرائن هي التي تحدد كل مورد قال في ذلك وفي بيان اثر الاستثناء ومعاني (الا) قال: (الشائع في المحاورات ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات وجرى عليه نظم القرآن الكريم كما في قوله تعالى فيما تقدم من الايات الكريمة: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ ولذلك تدل كلمة التوحيد على نفي الشرك واثبات الوجدانية له تعالى والمعروف بين اللغويين وغيرهم ان كلمة (الا) تستعمل في الاستثناء المتصل والمنقطع وتأتي بمعنى لكن وغير ايضا والمرجع في التعيين القرائن المعتمدة واذا كانت بمعنى غير تكون صفة وقالوا ان الاصل في (الا) ان تكون استثناء والصفة عارضة للقرينة كما ان الاصل في (غير) ان تكون صفة والاستثناء عارض وفي القرآن الكريم امثلة على ذلك يأتي التعرض لها في محالها (مواهب الرحمن: ١٦٨ / ٢).

ومن الامثلة التي قيل بكون الاستثناء فيها منقطعا وجوز السيد كونه متصلا ايضا ما في قوله: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٥٠] (مواهب الرحمن: ١٦٤ / ٢) وفي تفسير قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَدْنَى﴾ [سورة آل عمران: ١١١] (مواهب الرحمن: ٢٤٠ / ٦) ومما أجاز كونه متصلا وان قيل بانه منقطع بل رجحه رادا قول صاحب الميزان ما في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْلَةً﴾ [سورة آل عمران: ٢٨] (مواهب الرحمن: ٢٣٩ / ٥).



وفي التركيب المتكرر في القران الكريم: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ في [سورة النساء: ٤٦] وغيره مثل: [سورة البقرة: ٨٣] و[سورة النساء: ٨٣، ١٤٢، ١٥٥] و[سورة الفتح: ١٥] وغيرها ذهب الى ان الاستثناء متصل من الضمير في (يؤمنون) (مواهب الرحمن: ١٠ / ١٤٨، ٩ / ٨٨).

وعلى هذا جرى السيد في كل موارد الاستثناء يحمله على انه استثناء متصل ويجعله جاريا على نسق واحد ومن امثلة ذلك ايضا ما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة النساء: ٨٣] قال: (وعلى اي تقدير فالمقصود بالمتابعة المنفية هي المتابعة في ظاهر الاسلام.. ومنه يظهر وجه الاستثناء من غير حاجة الى تكلف ومما ذكرنا يظهر الوجه في الاستثناء فيكون المعنى: لولا فضل الله عليكم في الهداية والتوفيق للمتابعة لاتبعتم الشيطان وخرجتم عن الصراط المستقيم الا قليلا منكم وهم الذين اخلصوا في ايمانهم وسلموا امرهم لله تعالى والرسول... وقد ذكر المفسرون للاستثناء وجوها: فقيل.. وقيل: ان الاستثناء انما هو باللفظ دون الواقع نظير الاستثناء في قوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّكَ فَلَا تَنسَى﴾ (٦) ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ فان الاستثناء يفيد عموم الحكم بنفي النسيان وفي المقام الاستثناء يفيد الجمع والاحاطة وجميع هذه الوجوه بعيدة عن سياق الاية المباركة.

وبتوجيه السيد موارد الاستثناء الذي يقال فيه انه منقطع بالمتصل ميل الى مذهب ابن السراج او لعله تبين لمذهب الرضي من عدم اشتراط المنقطع بتغاير المستثنى والمستثنى منه وعليه فكل ما كان المستثنى داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء فهو متصل وعليه حمل السيد ما في قوله تعالى: ﴿أَسْجُدُوا لِلْأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [سورة البقرة: ٣٤] رد القول بحمله على انه منقطع وكذا حمله على انه متصل بجعل المستثنى من جنس المستثنى منه ثم قال: (والصحيح ان يقال: انه لا ريب في مباينة ابليس مع الملائكة وشموله للامر لا يستدعي كونه منهم) (مواهب الرحمن: ١ / ٢٣٦) وهو تبني الطباطبائي اذ رأى كون الاستثناء هنا انما هو ممن توجه اليه الامر بالسجود ينظر (الميزان في تفسير القران: الطباطبائي محمد حسين ٨ / ٢٢).

المبحث الرابع: النقد النحوي:

من موارد النقد النحوي عند السيد نقده لظاهرة تطبيق القواعد النحوية على القرآن: معلوم ان قواعد اللغة العربية وضعت متأخرة عن نزول القرآن وقد اخذت من كلام العرب والقرآن الكريم فهو حتى على قول من ينكر كونه سماويا حجة لغوية (ومعنى هذا: أن القاعدة العربية المستحدثة إذا خالفت القرآن كان هذا نقضا على تلك القاعدة لا نقدا على ما استعمله القرآن) (البيان في تفسير القرآن: الخوئي ابو القاسم ١ / ٥٢) ثم ان هذه القواعد محكومة بالفهم المستقيم والذوق الرفيع والمتعارف بين اهلها والمصطلح عليه عندهم فهي تابعة لاستعمالهم لا انها مفروضة عليهم متبوعة لهم حاكمة على كلامهم نعم هي حاكمة وميزان ومعيار لغير اهل اللغة فالقواعد اللغوية لها وظيفة معيارية بالنسبة للباحث ووظيفة وصفية بالنسبة لاهل اللغة الاقحاح ومع هذا فان بعض النحاة - كما يقول السيد: (يريد تطبيق الاية الشريفة على ما يذهب اليه وما هو الثابت عنده من القواعد النحوية ولم يعلم بأن الاعراب انما هي صناعة يستهدف منها ضبط الكلام وفهمه فاذا حكم الفهم المستقيم والذوق الرفيع على صحة كلام وفصاحته فلا نحتاج الى تطبيقه على قواعد بل هي تطبق عليه) (مواهب الرحمن: ١٢ / ٥٤) وفي القرآن الكريم جملة من الايات الكريمة اختلف في اعرابها استنادا للاختلاف في هذا المبدأ.

ومن موارد تحكيم السيد القرآن على القواعد النحوية وتطبيقها عليه لا تطبيقه عليها - على حد تعبيره - قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ آمِنًا بِاللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٧٧] ففيه اخبار بالذات (من آمن) عن المعنى (البر) ولا يجوز ذلك بحسب القواعد النحوية اذ يشترط تطابق الخبر مع المبتدأ الا ان هذا الاسلوب هو شائع في القرآن الكريم ينظر (الميزان في تفسير الميزان: الطباطبائي محمد حسين ٦ / ص ١٦) بل هو شائع في الكلام عامة ينظر (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٢ / ١٢٧) لذلك اختلفوا في توجيهه رأى ابو عبيدة ان المقصود بالبر صاحبه وانما وضع المصدر موضعه للمبالغة وقدر الزجاج مضافا للمبتدأ والتقدير ولكن ذا البر من آمن وقدر قطرب وسيبويه مضافا للخبر والتقدير ولكن

البر بر من آمن (تفسير البحر المحيط: الأندلسي ابو حيّان محمد بن يوسف ٢ / ٤) وعد
الاخير أحسن وأوفق ينظر (انوار التنزيل واسرار التأويل: البيضاوي عبدالله بن عمر ١ /
١٠١) أي اوفق بالسياق لان البر هو المقصود بالكلام لا صاحبه فان الاية نفت ان يكون
شيء من مما ذكر من البر واستدركت بان البر هو الايمان وللمبرد قول لم يذهب اليه احد
قال: لو كنت ممن قرأ القرآن لقرئت: لكنّ البرّ من آمن بالله بفتح الباء تقول العرب: رجل
بر وبار والجمع بررة وأبرار ينظر (الكشف والبيان: الثعلبي أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم
١ / ٣١٢) وشكك ابن عاشور في نسبة هذا الكلام للمبرد ينظر (التحرير والتنوير: الطاهر
محمد ابن عاشور ٢ / ١٢٧).

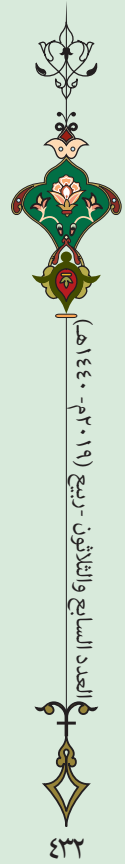
لم يرتض السيد ايا من هذه التوجيهات ورأى ان هذا التغيير في التعبير مقصود للاية
وهو من أحسن أساليب الفصاحة والبلاغة لافادة تعظيم الذات وانها المقصودة فلا تحتاج
الاية الى تكلف توجيه لتصحيح قاعدتهم من لزوم الاخبار بالجنة عن الجنة وبالمعنى عن
المعنى بل ينبغي لهم ان يستدلوا بالاية على عدم عموم تلك القاعدة ويستتجوا جواز
الاخبار بالجنة عن المعنى ينظر (مواهب الرحمن: ٢ / ٣٩١).

وفيه ان استفادة العلة المذكورة تشعر بان الكلام قد خرج عن طبيعته وتنبئ عن ان
الاخبار بالمؤمن عن البر لا يخلو من عناية كلامية ففي الكلام هروب من التوجه الى توجيه
وعلى هذا فتقدير المضاف للخبر اولى ليكون الكلام معرّفا للبر بحقيقة معانيه لا بما ادعي
من مجرد التوجه للمشرق والمغرب وغير ذلك فليس شيء من التوجيهات المذكورة منافية
لما ذكر من فائدة بل لا يصح العدول عن طبيعي الكلام الا بافادة الفائدة او نحوها فارجح
الاقوال تقدير مضاف للخبر لما تقدم من علة ثم حمل البر على البار مبالغة لخلوه من لزوم
الحذف والتقدير ثم القول بتقدير مضاف للمبتدأ.

ومذهب السيد هو مذهب الطباطبائي الا ان الاختلاف بينهما ان الطباطبائي يرى تحقق
الفائدة التي ذكرها السيد بوضع صاحب الايمان مكان الايمان مجازا مع لمحاه للاصل في ان
واحد ينظر (الميزان في تفسير الميزان: الطباطبائي محمد حسين ١ / ص ٢٤٩).

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **المصباح**

ومن الموارد التي نقد السيد تحكيم القواعد النحوية فيها على القرآن الايات التي تضمنت مخالفة بعض المعطوفات فيها للنسق في الاعراب وهي ثلاثة مواضع في القرآن الكريم [سورة البقرة: ١٧٧] و[سورة النساء: ١٦٢] و [سورة المائدة: ٦٩] وقرئ كل ذلك بما يوافق النسق فقد قرأ الحسن، والأعمش، ويعقوب: والصابرون، عطفاً على: الموفون ينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي ابو حيّان محمد بن يوسف ٢ / ١٦١) وقرأ أبو عمرو في رواية يونس وهارون عنه والمقيمون في [النساء / ١٦٢] ينظر (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١ / ٣٤٩) ونسب الى عثمان بن عفان وعائشة انه ليس كذلك بحسب النزول اما النسبة الى عثمان بن عفان فقد روي عن الزبير بن خالد قال: قلت لأبان بن عثمان بن عفان: ما شأنها كتبت {لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة} ما بين يديها وما خلفها رفع وهي نصب؟ قال: إن الكاتب لما كتب {لكن الراسخون} حتى إذا بلغ قال: ما أكتب؟ قيل له: اكتب {والمقيمين الصلاة} فكتب ما قيل له ينظر (الدر المنثور في التأويل بالمأثور: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هـ ٣ / ٢٩٦) وبهذه الرواية يرد توجيه صاحب التحرير لما نسب الى عثمان بانه لم يرد الخطأ في كتابة امثال والمقيمين قال ان ذلك: (مُتَقَوِّلٌ على عثمان ولو صح لكان يريد باللحن ما في رسم المصاحف من إشارات مثل كتابة الألف في صورة الياء إشارة إلى الإمالة ولم يكن اللحن يطلق على الخطأ) ورد صاحب «الكشاف» زعم من تبني ذلك بقوله: «ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب ومألهم في النصب على الاختصاص من الافتتان اه» و اضاف صاحب التحرير والتنوير في مخالفات هذه الكلمات لغيرها بالاعراب: ان تكرره كما ذكرنا وتقارب الكلمات يربأ به على أن يكون خطأً أو سهواً وهو بين كلمتين مخالفتين إعرابه واما النسبة لعائشة فقد ورد في روايات منها ما روي عن عروة قال: سألت عائشة عن لحن القرآن ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾ [سورة المائدة: ٦٩] ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ﴿إِنَّ هَٰذَانِ



لَسَجَرَنَ [سورة طه: ٦٣] ؟ فقالت: يا ابن أختي هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب ينظر (الدر المنثور في التأويل بالمأثور: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ٣ / ٢٩٦) والذي يراه البحث انكار هذه النسبة فلا داعي للتكلف في توجيه الروايات بما ينسجم مع ما تناقله المسلمون على مر السنين من المصحف الشريف.

وهي من روايات التحريف (مخدوشة من جهات شتى) ينظر (البيان في تفسير القرآن: الخوئي ابو القاسم ١ / ١٦٣).

اختلف اللغويون والقراء والمفسرون في اعراب مفردة (وَالصَّابِثُونَ) في قوله تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالصُّرِيُّونَ مَنْ أَمَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** [سورة المائدة: ٦٩] فذهب قوم الى انها مرفوعة وهي قراءة الجمهور وعليها مصاحف الأمصار والقراء السبعة وقرأ عثمان بن عفان وعائشة وأبي بن كعب وسعيد بن جبيرة والجحدري (والصابئين) وهذه قراءة بنية الإعراب وهي قراءة ابن مسعود وابن كثير ينظر (مفاتيح الغيب: الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر ٦ / ١١٦) وقرأ عبد الله: «يا أيها الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون» ينظر (الكشاف: الزمخشري محمود بن عمرو ١ / ٦٤٨) وذهب اخرون الى انها منصوبة بالفتحة ينظر (أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي عبد الله بن عمر بن محمد ٢ / ٩٧) واختلفوا في توجيه كل من القراءتين الاوليين وكان للسيد **نور** وقفة نقد عندها قدم فيها نقده لمنهج تطبيق القرآن على القواعد النحوية ولم يجعل كلامه في بحث مستقل كما هو منهجه في باقي بحوثه الادبية ولعله اكتفى بتناوله هذا الموضوع في بحث مستقل تحت عنوان بحث ادبي ينظر (مواهب الرحمن: ٢ / ٣٩١) الا انه وعد ببحث مفصل فيما يأتي واحال على البحث الاول ينظر (المصدر نفسه: ١٢ / ٥٤) الذي استحسن فيه اختلاف الاعراب في مفردة (الصابرين) في قوله تعالى: **... وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... وَالْمُؤْمِنَاتِ بَعَثْنَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ...** الآية [سورة البقرة: ١٧٧] ليكون النصب فيها اشارة الى ان في المقام سرا مكنونا وهو بيان مقام الصبر واهميته ينظر (المصدر نفسه: ٢ / ٣٩١).

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره المصباح

وبالاطلالة على القراءات والاقوال والتوجيهات يظهر ان الكثير منها مجرد استحسنات وأقوال تمثل ما هو جائز بحسب قواعد اللغة العربية ولم تقم لأحدها حجة تعينها والذي يراه البحث القراءة المشهورة (رفع مفردة (والصابئون)) وانما خولف في الاعراب لابرازه وبيان اهميته وهو ما يسمى بالاختصاص^(١٣) بعطف المنصوب على المرفوع بتقدير فعل او بعطف المرفوع على المنصوب بتقدير مبتدأ واما باقي التوجيهات فمردودة بان احتمال عطفه على الواو في (هادوا) او على اسم ان الذي لا يظهر عليه الاعراب او على محل ان واسمها وكذا القول ان (ان) بمعنى نعم ان لم تأت في ابتداء الكلام كل ذلك وان صح بحسب القواعد النحوية الا انه لا يوجه قراءة النصب في [سورة البقرة: ١٧٧] و [سورة النساء: ١٦٢] حيث خالفت بعض مفرداتها النسق فيها فأولى التوجيهات ما يجري في الآية موضوعة البحث وما يناظرها من الايات المذكورة وفي الايتين الاخيرتين ما يخصهما من الكلام.

ومن موارد مخالفة النسق قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ... وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [سورة البقرة: ١٧٧] وفيه نصب الصابرين والمتروك رفعه عطفًا على الخبر وهو قوله تعالى: (من آمن) وقوله تعالى -ايضا: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ ... وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [سورة النساء: ١٦٢] وفيه نصب المقيمين وظاهره انه معطوف على (الراسخون) وهو يقتضي الرفع اختلف المفسرون في توجيه النصب فيها بل اختلفوا في قراءتهما ايضا قرأ ((والمقيمون) بالرفع أبو عمرو في رواية يونس وهارون عنه) (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١ / ٣٤٩) وروي ان في مصحف ابن مسعود (والمقيمون الصلاة) وهو مما لا يلتفت إليه لأنه لو كان كذلك لم يكن لتعلمه الصحابة الناس على الغلط وهم القدوة والذين أخذوه عن النبي ﷺ ينظر (مجمع البيان: الطبرسي أبو على الفضل بن الحسن ٣ / ٢٣٩).

(١٣) الاختصاص هو (نصب الاسم بفعل محذوف وجوباً تقديره «أخصُّ، أو أغني) (جامع الدروس العربية: الغلاييني مصطفى بن محمد ٦٢ / ٤).

واما توجيه النصب فالأكثر على انه للمدح وله نظائر كثيرة وقد افرد له سيبويه بابا جعله تحت عنوان (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) وبين ان لك فيه ان تجعله صفة فيجري على الأول وان تقطعته فتبتدأ به ينظر (الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان ١ / ١٠٣). وحمل بعضهم ذلك وامثاله على الاختصاص وهو اعم من المدح والذم ولم يفرق بعضهم بين الاختصاص والمدح ينظر (مجمع البيان: الطبرسي أبو على الفضل بن الحسن ١ / ٤٣٨) ورجح بعضهم الأول لكونه اعم فيقر في مورد كل منهما ينظر (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٢ / ١١٣).

وقيل هو عطف على قوله: (بما أنزل إليك) وقيل على ذوي القربى وقيل على الهاء والميم من قوله «منهم» وقيل على الكاف في إليك أو الكاف في قبلك وهذه الأقوال الأخيرة لا تجوز عند البصريين لأنه لا يعطف بالظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ينظر (مجمع البيان: الطبرسي أبو على الفضل بن الحسن ٣ / ٢٣٩).

اختار السيد نصب (والصابرين) بتقدير فعل لانه تعليل للنصب لا تعليل لوجهه فوجهه بالتنبيه على مقام ما خلف في اعرابه واهميته ينظر (مواهب الرحمن: ج ٢ / ٣٩١) ومن الملاحظ ان السيد هنا لم يشر الى قراءة الرفع لعله لعدم الاعتداد بها وقد تقدم انها قراءة للاشارة الى وجه جائز فهي تمثل رأي نحوي في مثل تركيب الآية وبما ذكره هنا يورد اشكال على ما تقدم منه من انكاره التوجيهات النحوية فان شيئا منها لا ينكر وجود علة لمخالفة النسق الا انه معني باثبات صحتها وانسجامها مع القاعدة تاركا افادة المعاني الثانوية وعلل التغييرات لعلم المعاني.

الحذف:

مما دخل في نطاق نقد السيد من المسائل النحوية باب الحذف^(١٤) وهو من خصائص العربية وثبات هذه الظاهرة فيها ووضوحها يفوق غيرها من اللغات ينظر (ظاهرة الحذف

(١٤) سماه سيبويه الاضمار وهو اصدق في الدلالة على موضوع هذا الفصل لان المضمير لم يذكر اصلا حتى يقال بحذفه ينظر (في النحو العربي نقد وتوجيه: د مهدي المخزومي ٢٢٣).

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **المصباح**

في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حمودة (٩) ينظر (ظاهر الحذف بين النحو والبلاغة) و(ظاهرة الحذف البلاغي في القرآن) و(دلالة الحذف في القرآن) وعده ابن جني من شجاعة العربية ينظر (الخصائص: ابن جني ابو الفتح عثمان: ٢ / ٣٦٠) تبنى السيد الحذف في موارد واحتمله في اخرى ورده بمخالفته للاصل في موارد.

من موارد حذف الحرف وهو اقل مؤنة واكثر شيوعا من غيره ومن امثلته ما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَّ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ [سورة النساء: ١٣٥] وما في [سورة البقرة: ٢٢٤] و[سورة آل عمران: ٧٣] و [سورة النساء: ١٧٦] و[سورة الأنعام: ١٥٦] و[سورة الأعراف: ٢٠] و [سورة النحل: ١٥] و[سورة فاطر: ٤١] و[سورة الحجرات: ٢].

ذكر السيد في اعراب هذا التركيب احتمالات خمسة بتقدير لام التعليل او بتقدير مضاف للمصدر المنسبك من ان والفعل ويكون (أن تعدلوا) مفعولا لاجله والعامل فيه النهي او الفعل تتبعوا وتقدير الكلام على الاحتمالات جميعها: اتركوا متابعة الهوى حتى تصيروا موصوفين بصفة العدل ينظر (مفاتيح الغيب: الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر ٥ / ٤٠٩) او تقديره: كراهة أن تعدلوا بين الناس، أو إرادة أن تعدلوا عن الحق ينظر (المحرر الوجيز: ابن عطية عبد الحق بن غالب ٢ / ٢٠٩) و (الكشاف: الزمخشري محمود بن عمرو ١ / ٥٦٣) و (ارشاد العقل السليم: أبو السعود محمد ابن محمد ٢ / ١٦٧) و (تفسير انوار التنزيل واسرار التأويل: البيضاوي عبد الله بن عمر ٢ / ٢٤٢) اختار السيد احتمال تقدير اللام وكون العدول علة لاتباع الهوى واحتمال كون العدل على للنهي عن اتباع الهوى ينظر (مواهب الرحمن: ١٠ / ١٤) ويظهر من هذا الاحصاء غير التام الذي اخذه السيد من الالوسي ينظر (روح المعاني: الألوسي ٤ / ٢٦٦) بتصرف قليل واطافة الاحتمال الخامس ان السيد بنى على ان عدم التقدير اولى من التقدير فرجح من الاحتمالات ما لا يستلزمه وهو الاول والرابع والبحث يوافقه في الكبرى فحمل الكلام على التقدير خروج عن الاصل والظاهر ولكن صغرى السيد غير مفهومة بل غير مقبولة اذ ان كل الاحتمالات محتاجة للتقدير اما تقدير اللام او المضاف هذا بحسب ما ذكره ويمكن ان

يقال ان كون المصدر المنسبك مفعولا لاجله يحقق مدلول اللام بلا حاجة لتقديرها فكونه بمعنى العدول وهو علة للمنهي عنه لا يوجهه إلى تقدير وكذا ان كان بمعنى العدل وهو علة للنهي فكل الاحتمالات مقبولة ولعل السيد عد تقدير اللام ليس بتقدير قياسا بتقدير المضاف وفي التركيب احتمالان اخران: كون التعليل تعليلا للنهي بتقدير (لا) وقد فسر السيد الاحتمال الاول به وليس به او تعليلا للمنهي عنه بتقدير الباء ويكون المعنى: فلا تتبعوا الهوى لئلا تعدلوا عن الحق او بأن تعدلوا عن الحق ولكن عدم التقدير اولى من التقدير كما ان تقدير المضاف اولى من تقدير (لا) وأكثر ينظر (التبيان في تفسير القرآن: الطوسي محمد بن الحسن ٢ / ٥٠١).

واشار الى كلا الاحتمالين صاحب الميزان قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾ [سورة البقرة: ٢٢٤] ينظر (الميزان في تفسير الميزان: الطباطبائي محمد حسين ٢ / ٢١٢) ويلاحظ ان الطباطبائي جرى في مواضع من تفسيره على حصر حذف حرف الجر بمورد (أن) و(أن) وهو مذهب قوم من النحويين ينظر (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام عبد الله بن يوسف ١ / ٢٤٣) بل حصر بعضهم الحذف القياسي به ينظر (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام عبد الله بن يوسف ١ / ١٩٨) وعد الرضي الحذف في غيره شاذا ينظر (الوافية في شرح الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي ١ / ٤٦٣) بينما وسع بعضهم فعد كل حذف يؤمن فيه اللبس قياسيا قال الاخفش الصغير^(١٥): (يجوز حذف حرف الجر قياسا إذا تعين) (الوافية في شرح الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي ١ / ٤٦٣).

(١٥) الاخفش إذا أطلق انصرف إلى الاوسط - سعيد بن مسعدة الذي امتلا هذا الشرح باسمه، والاخفش الصغير، لا يذكر إلا هكذا، أو باسمه، وهو علي بن سليمان، وكنيته أبو الحسن. وهو تلميذ المبرد وأخذ عن ثعلب وله وقائع مع ابن الرومي الشاعر انتهت بصداقة بينهما، ورد مصر ومنها إلى حلب ثم عاد إلى بغداد وتوفي بها سنة ٣١٥ هـ، والاخفش الاكبر هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد. شيخ سيبويه (الوافية في شرح الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي ١ / ٤٦٤).

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **المصباح**

ومن موارد الحذف الاسم ذهب السيد الى تقدير اسم محذوف في موارد متعددة ومن موارد حذف المفعول ومن امثلته حذف مفعولي (يُرِيدُ) و (يُبَيِّنُ) في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ...﴾ الآية [سورة النساء: ٢٦] اختار السيد القول بحذف مفعول (يُرِيدُ) وتقدير الكلام يريد الله تشريع ما تقدم ذكره ليعين لكم واللام لتعليل المفعول المحذوف وعمله بما ثبت عنده من نفي الزيادة في القرآن الكريم ينظر (مواهب الرحمن: ٨ / ٩٠) وهو من متبنياته التي عليها الكثير من ارائه التفسيرية ينظر (المصدر نفسه: ٨ / ٨٢، ٩٠) وقد جرى نقده في المقام على طريقته في نقد الاقوال دون عزوها الى اصحابها فلا يهمله من قال بل يعرض ما قال سابرا غور المقال مستعملا كل الادوات العلمية المتعلقة به خارجا بنتيجة تقتضيها القواعد والاسس العلمية الثابتة عنده.

وهو اختياره في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٦] قال: (اختلف النحاة في اللام فقليل: انها زائدة لتأكيد المفعول وقيل: ان المفعول مقدر واللام للتعليل والحق هو الثاني كما عرفت من عدم الزيادة في القرآن الكريم) (المصدر نفسه: ١١ / ٣٩).

وللمفسرين في مفعول (يريد) ثلاثة اقوال:

الاول: انه محذوف ممن ذهب اليه الطبرسي ينظر (مجمع البيان: الطبرسي أبو على الفضل بن الحسن ٢ / ٦٥) والنحاس ينظر (اعراب القرآن: النحاس أحمد بن محمد ١ / ٢١٥) وسيبويه وجمهور البصريين والشهاب ينظر (الشهاب ١٠٦٩: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣ / ٢٥٠) وهو المنقول عن ابن عطية ينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي ابو حيّان محمد بن يوسف ٣ / ٢٣٥) والرازي ينظر (مفاتيح الغيب: الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر ٦ / ٦٨) و (ارشاد العقل السليم: أبو السعود محمد ابن محمد ٢ / ١٢٦) وابن عاشور (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٤ / ٩٦).

الثاني: انه المصدر المنسبك من الحرف المصدر (اللام او أن) والفعل في قوله (لِيُبَيِّنَ)

ونسب الى الكوفيين عامة ينظر (التبيان في تفسير القرآن: الطوسي محمد بن الحسن ٣ / ١٧٣) والى الكسائي ينظر (مجمع البيان: الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسن ٢ / ٦٥)، والفراء ينظر (معاني القرآن: الفراء يحيى بن زياد ٢٠٧ هـ / ١ / ٢٦١)، والنحاس ينظر (اعراب القرآن: النحاس أحمد بن محمد ١ / ٢١٥)، والزخشي ينظر (الكشاف: الزخشي محمود بن عمرو ١ / ٤٩١)، والهروي ينظر (كتاب اللامات: الهروي ٤ / ٣٤٣).

واما مفعول ((لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)) فللمفسرين فيه ثلاثة أقوال نقل السيد ثُمَّ منها اثنين واختار كون المفعول محذوفاً للتعظيم والتعظيم اي يبين لكم أمور دينكم وما يصلح شأنكم ويحقق سعادتكم وفوزكم ينظر (مواهب الرحمن: ٨ / ٨٣) وقال السيد ثُمَّ في موضع آخر (والصحيح ان يقال ان اللام للتعليل ومفعول يريد محذوف كما عرفت في التفسير ومفعول يبين غير مفعول يهديكم وحذف مفعول الاول لتفخيمه وتعظيم امره) (مواهب الرحمن: ٨ / ٩١).

هذان قولان والقول الثالث: هو كون ((يُبَيِّنَ)) منزل منزلة اللازم ينظر (حاشية القنوي على تفسير البيضاوي: القنوي الحنفي عصام الدين اسماعيل ١١٩٥ هـ - ٧ / ١٢٥). هذا ولا يتفق البحث مع السيد ثُمَّ في ذلك اذ يرى ان المفعول هو التبيين المذكور وان اللام هي للتعذية والفعل ((يُرِيدُ)) مضمن معنى فعل يتعدى باللام وقريب منه قول الزخشي وان مفعول ((يُبَيِّنَ)) هو مفعول يهديكم نفسه وهو قوله **﴿سَنَنْ أَلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾** على طريقة التنازع^(١٦) وهو أسلوب عربي متفق على صحته وذكره جملة من المفسرين كقول محتمل في الآية فقد جوزة الالوسي ينظر (روح المعاني: الألوسي ٣ / ٤٣٩).

(١٦) (التنازع لغة التجاذب واصطلاحاً ان يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى) (حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الصبان محمد بن علي ٢ / ١٤٢) اما اي العاملين هو العامل فيه فقد (اجمعوا على جواز اعمال ايها شئت ولمن الاختلاف في الاولى منهما فان عملت الاول اضمرت في الثاني كل ما يحتاج اليه من مرفوع او منصوب او مجرور واذا عملت الثاني اضمرت في الاول المرفوع والمنصوب العمدة ولا يضمم غير ذلك) (معاني النحو: السامرائي فاضل ٢ / ١٢٥) وينظر (الوافية في شرح الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ١ / ٢٠٤).

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **المصباح**

(١٤) واستحسنه ابن عادل ينظر (ابن عادل ٨٨٠: الباب في تفسير ٦ / ٣٣١) واحتمله الطباطبائي ينظر (الميزان في تفسير الميزان: الطباطبائي محمد حسين ٥ / ٢٨٧)، ومنهم السيد **ثُمَّ** أورده كأحد احتمالين ينظر (مواهب الرحمن: ٨ / ٨٣)، وهو الأنسب بالمقام فانه يفيد انه تعالى يريد تكميلكم في جانبي العلم والعمل بتبيين سنن الماضين وبايصالهم اليها وجعلهم عليها وعلى هذا يكون المراد بـ (سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) سنن الصالحين اختلف في المراد بالسنن أهى سنن الصالحين خاصة أم أعم منها ومن سنن الطالحين اختار الاول جمع منهم السيد **ثُمَّ** ينظر (مواهب الرحمن: ٨ / ٨٣) والنحاس ينظر (النحاس ٣٣٨هـ: معاني القرآن ٢ / ٦٨) والطبرسي ينظر (مجمع البيان: الطبرسي أبو على الفضل بن الحسن ٣ / ٦٥) وينظر (جوامع الجامع: الطبرسي أبو على الفضل بن الحسن ٥٤٨ هـ ١ / ٣٩١) والبيضاوي ينظر (أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي عبدالله بن عمر بن محمد ١ / ٢١١) وشبر ينظر (الجواهر الثمين: شبر عبد الله ٢ / ٣٤) وذكره بعضهم كأحد الأقوال منهم الرازي ينظر (مفاتيح الغيب: الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر ١ / ٦٨) والطباطبائي ينظر (الميزان في تفسير الميزان: الطباطبائي محمد حسين ٤ / ٢٦٩) واما كون المراد بها اعم من سنن الرشد ومن سنن الغي فلم اعثر على قائله الا انه نسبته الى القليل كل من ابي حيان ينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي ابو حيان محمد بن يوسف ٣ / ٢٣٥) وابن عاشور ينظر (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٤ / ٩٧).

والمذكور فيما تقدم من الايات أحكام شرعية موافقة للفطرة تتفق كل الشرائع في اصولها من قبيل مراعاة حق اليتامى والزواج والارث ومحرمات النكاح فكان الاية تريد ان تقول هذه سنن السابقين وينبغي ان تكون سننكم وقد استفاد ابو علي الجبائي من الاية دلالتها على اتفاق الشرائع من حيث الاصول واستقواء الطوسي ينظر (التيان: الطوسي محمد بن الحسن ٣ / ١٧٥) كما استفاد الرازي منها ان الاتفاق انها هو في صلاحية الشرائع للانسان وتضمنها لمصلحته في المصالح ينظر (مفاتيح الغيب: الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر ١ / ٦٨) وتبنى القاسمي القول بدلالة الاية على اتفاق الشرائع في ما ذكر من تحريم

النساء فحسب وقال: (وقد قرأت في سفر الاحبار اللاويين من التوراة في الفصل الثامن عشر ما يؤيد ذلك عدا ما رفعه تعالى عنا من ذلك مما فيه حرج) ينظر (محاسن التأويل: القاسمي محمد جمال الدين ١٣٣٢ هـ / ٣ / ٨٤).

وقد تبين من جميع ما مر ان السيد عليه السلام كان له عند الاية الكريمة وقفة طويلة محصيا الاقوال النحوية فيها ناقدا اياها مختارا منها ما يراه سليما من الاشكالات وقد ضارع السيد عليه السلام استاذة البلاغي في الاحصاء والنقد والاختيار ينظر (الاء الرحمن في تفسير القرآن: البلاغي محمد جواد ١٣٥٢ هـ / ٢ / ٩٦) وقد تبين ايضا ان له مندوحة عن القول بمخالفة الاصل بالقول بالحذف.

ومن موارد الحذف حذف الفعل ومن امثله حذف فعل المدح والتعيين أقر السيد في اعراب ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [سورة آل عمران: ١٧٢] ينظر (مواهب الرحمن: ٧ / ٧٧) وفي اعراب ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٩١] ينظر (مواهب الرحمن: ٧ / ١٨٤) وعد هذا الحذف والتقدير مفتقرا لشاهد في اعرابه لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [سورة النساء: ٣٧] ينظر (مواهب الرحمن: ٨ / ٢١٩) والذي ذهب اليه السيد هو ما ذكره أغلب النحويين والمفسرين كاحد احتمالات في الاعراب ينظر (ارشاد العقل السليم: أبو السعود محمد ابن محمد ١ / ص ٤٩١) و ٢ / ١٣) وينظر (روح المعاني: الألوسي ٣ / ٣٦٥ و ٣ / ٣١٧) وينظر (الكشاف: الزمخشري محمود بن عمرو ١ / ٣٤٨) اذ يجوز فيه ان يكون في موضع جرّ على أنه نعت لما قبله ويجوز أن يكون في موضع رفع مبتدأ او الخبر.

ومنع السيد تقدير فعل في اعراب قوله ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [سورة النساء: ٧] لكونه نكرة ينظر (مواهب الرحمن: ٧ / ٣١١) وقدم احتمالات اخرى في البحث الادبي واختار في معرض تفسيره الاية كونه مفعولا مطلقا ينظر (المصدر نفسه: ٧ / ٣١١) وهو قول الفراء والزمخشري واعربه الزجاج ومكي حالا واعرابه على الاختصاص قول للزمخشري ورده هو رد ابن سيده ينظر (إعراب القرآن لابن سيده - ج ٣ / ص ٢٢٤).

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره (المصباح)

ومن موارد حذف الفعل ما في قوله تعالى: ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [سورة النساء: ١٧٠] وقوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [سورة النساء: ١٧١] وهو مما لم يُختلف فيه عن العرب واتَّفَق عليه أئمة النحو وإنَّما اختلفوا في المحذوف ينظر (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٤ / ١٠٢) رجع السيد كون (خَيْرًا) مفعولا لفعل محذوف وجوبا واجاز كونه نعتا لمصدر محذوف أي ايماننا خيرا لكم فيكون صفة للتأكيد لا للبيان حتى يستلزم ان يكون الايمان منقسما الى خير وغيره مضافا الى انه لا اعتبار بمفهوم الصفة بل لا مفهوم لها أصلا ونقل رد القول بإضمار كان واسمها ينظر (مواهب الرحمن: ١٠ / ٢٣٠) وسياتي الكلام فيه في المسألة اللاحقة لهذه.

والذي تبناه السيد هو مذهب الخليل وسيبويه والزجاج ينظر (مجمع البيان: الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسن ٣ / ٢١٩) وابن عطية ينظر (المحرر الوجيز: ابن عطية عبد الحق بن غالب ٢ / ٢٢٦) والزمخشري ينظر (الكشاف: الزمخشري محمود بن عمرو ١ / ٤٩٣) وينظر (المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري محمود بن عمرو ٥٣٨ هـ / ١ / ٣١٥) وعده من التحذير وليس به بل هو من الإغراء^(١٧) والذي اجازاه هو قول الفراء ينظر (معاني القرآن: الفراء يحيى بن زياد ١ / ٢٧٢) والذي رده هو مذهب الكسائي وأبي عبيدة والكوفيَّين ينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي ابو حيَّان محمد بن يوسف ٣ / ٤١٦) وينظر (روح المعاني: الألوسي / ص ٣٢٤) وينظر (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٤ / ١٠٢) وقد اخذ السيد المبحث من الألوسي الا انه اعرض عن نسبة الاقوال الى اصحابها - كما هو دأبه بعدم الاعتناء بمن قال بل ينظر الى ما قال - كما اعرض عن ذكر قول رابع وهو كون (خيرا) حال نقله مكى عن بعض الكوفيين واختاره ابن عاشور ينظر (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٤ / ١٠٢) ومختار الطباطبائي ينظر (الميزان في تفسير الميزان: الطباطبائي محمد حسين ٥ / ١٤٣) واسبتعه الألوسي ينظر (روح المعاني:

(١٧) التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والإغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله (شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الأشموني علي بن محمد ١ / ٢٦٧).

الألوسي محمود بن عبد الله الحسيني / ٤ ص (٣٢٤) وهذا اسلم من التقدير ولعل علة استبعاد الألوسي له واعراض السيد عنه استلزامه كون صاحب الحال مصدرا غير ملفوظ وأجاب ابن عاشور عنه بكفاية كونه ملحوظا يدل عليه مجيئه مرجعا للضمير في مثل قوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة المائدة: ٨] وأجاب الطباطبائي عن اشكال استلزام كونه حالا لانقسام الايمان الى ما هو خبر وما هو غير ذلك فردّه باختيار كونه حالا لازمة واعرض عن جوابين الاول: كون الصفة لا مفهوم لها كما صرح السيد ينظر (مواهب الرحمن: ١٠ / ٢٣٠) ولا يتعين مفهومها كما عبر الألوسي والثاني: إنه تعريض بأهل الكتاب فإن لهم إيمانا ببعض ما يجب الإيثار به كاليوم الآخر مثلاً إلا أنه ليس خيراً حيث لم يكن على الوجه المرضي ينظر (روح المعاني: الألوسي ٤ / ٣٢٤) وما ذكره السيد من كونه حالا مؤكدة.

وقد تبين ان في اختيار السيد مخالفة للاصل بالقول بالحذف وان من الاقوال ما فيه مناصا من ذلك وهو كون (خيرا) حالا من المصدر الملحوظ.

ومن موارد الحذف في العربية حذف الجملة وله موارد منها اجتماع القسم والشرط ومن امثلته التي كان للسيد نقد فيها قوله تعالى: ﴿لِيَنْبَسُطَ إِلَيْكَ يَدُكَ لِنَقْنُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [سورة المائدة: ٢٨] اختار السيد كون جملة (مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ) جوابا للقسم المتقدم على الشرط وكون جواب الشرط محذوفا ينظر (مواهب الرحمن: ١١ / ١٦١) وهو مذهب يقابله مذهبان: اعرابه جوابا للشرط واعرابه جوابا لهما معا ذهب الى الاول الزمخشري ونقده ابن سيده بعد اعرابه الجملة جوابا للقسم وعده جواب الشرط محذوفا لدلالة جواب القسم عليه بانه لو كان جواباً للشرط لكان بالفاء فإنه إذا كان جواب الشرط منفياً بما فلا بد من الفاء ولو كان أيضاً جواباً للشرط للزم من ذلك خرم القاعدة النحوية من أنه إذا تقدم القسم على الشرط فالجواب للقسم لا للشرط وقد خالف الزمخشري كلامه هذا بما ذكره في البقرة في قوله: ﴿وَلَمَّا أَتَتْ آلَ ذِينَ أَوْفُوا الْكَيْتَبَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قَوْلَكَ﴾ ينظر (إعراب القرآن لابن سيده - ج ٣ / ص ٣٩٣).

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره المصباح

ومن أعربه جواباً للقسم والشرط أبو السعود (إرشاد العقل السليم: أبو السعود محمد ابن محمد ١ / ص ٤١٢) وابن جزي (التسهيل لعلوم التنزيل: الكلبي محمد بن أحمد بن جزي ٧٤١ هـ / ١ / ٢٠٦) والبيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي عبدالله بن عمر بن محمد ١ / ٣٦١) وأعربه أبو حيان جواباً للقسم ولم يجوز كونه للشرط لخلوه عن الفاء ينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف ٣ / ٤٧٧) وهو أولى من غيره لسلامته من التقدير.

ومن الموارد التي قيل فيها بحذف الجملة قوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [سورة النساء: ٧٧] ومثله قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٠] عدت الايتان من غرائب الاستعمال العربي ينظر (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٢ / ٢٠٧) وجوزوا في إعراب التركيب وجوهاً اضطروا إليها لاعتقادهم أن ذكراً بعد أشدّ تمييزاً بعد أفعال التفضيل فلا يمكن إقراره تمييزاً إلاّ بهذه التقادير التي قدّورها ووجه إشكال كونه تمييزاً أن أفعال التفضيل إذا انتصب ما بعده فإنه يكون غير الذي قبله تقول: زيد أحسن وجهاً لأن الوجه ليس زيداً فإذا كان من جنس ما قبله انخفض نحو زيد أفضل رجلٍ ينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي أبو حيان محمد بن يوسف ٢ / ١١١).

ذهب السيد الى اعراب كلمة (أشد) في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [سورة النساء: ٧٧] على الحال واستبعد تقدير جملة محذوفة ليكون تقدير الآية: (يخشون الناس كخشية الله أو يخشون أشد خشية) وخشية منصوبة على التمييز بان حذف الجمل بعيد وأن حذف المضاف أهون منه.

وقيل ان التمييز بعد اسم التفضيل قد يكون ما انتصب عنه نحو (فالله خير حافظاً) فان الحافظ هو الله تعالى كما لو قلت: الله خير حافظ بالجر فلا مانع على هذا ان تكون الخشية نفس الموصوف من ان يكون للخشية خشية اخرى كأن يقال: أو أشد خشية بالجر والمسألة مفصلة في علم النحو ينظر (مواهب الرحمن: ٩ / ٥٨) وما تبناه السيد هو قول أبي

حيان في اعراب [البقرة/ ٢٠٠] ويرد عليه استلزامه الفصل بين حرف العطف (أو) وبين المعطوف (ذكراً) بالحال وهو لا يجوز احتمال ابو حيان الايراد ورده بأن الحال هي مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز في الظرف ولكن يرد عليه ايضاً (أن الظاهر على هذا الوجه أن يقال أو أشد بدون (ذكراً) بأن يكون معطوف على (كذكرهم) صفة للذكر المقدر وأن المطلوب الذكر الموصوف بالأشدية لا طلبه حال الأشدية) (روح المعاني: الألوسي ١٢٧٠ هـ / ١ / ٤٨٥).

ومن وجوه الاعراب ما لم يذكره السيد فان مفردة (أشد) تحتل النصب والجـ بالفتحة بدل الكسرة باعتبارها ممنوعة من الصرف ووجوه النصب سبعة وللجـ وجهان ينظر: (تفسير البحر المحيط: الأندلسي ابو حيان محمد بن يوسف ١ / ٢ / ١١١) وينظر (الكشاف: الزمخشري محمود بن عمرو ١ / ٤٣٤) وينظر روح المعاني: الألوسي ٢ / ١٧١) وينظر: (الكشف والبيان: الثعلبي أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم ١ / ٣٩٥).

وذكر بعضهم أن التمييز بعد اسم التفضيل قد يكون نفس ما انتصب عنه نحو: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا﴾ [سورة يوسف: ٦٤] فإن الحافظ هو الله تعالى كما لو قلت: الله خير حافظ بالجـ وحيث لا مانع من أن تكون الخشية نفس الموصوف ولا يلزم أن يكون للخشية خشية بمنزلة أن يقال: أشد خشية ينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي ابو حيان محمد بن ٢ / ٢٧٦).

ومما نقل من نقد السيد في الحذف يظهر انه يقدم القول بتقدير المفرد على تقدير الجملة وتقدير الحرف على تقدير الاسم او الفعل وعدم التقدير على التقدير الا اذا اضطر الى شيء من ذلك.

العطف:

من امثلة مسائل العطف التي اختلف فيها استناداً لقاعدة (ان العطف على القريب أولى من غيره) بالاضافة لأدلة ومرجحات اخرى اية الوضوء قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **الْمَصْنَعَاتُ**

وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ [سورة المائدة: ٦] احتدم النقاش فيها قديما وحديثا حتى عدت من معضلات القرآن ينظر (روح المعاني: الألوسي ١٢٧٠هـ / ٣ / ٢٤٦) ولدقة البحث وما أنتجت المساجلات من أقوال وما ألقته من ضباب على مدلول الآية أولى السيد هذا المثال عناية أكبر وأحله مساحة أوسع.

للسيد قول ودليل بعد نقل جل الأقوال ومناقشتها اختار قراءة الجر عطفا على قوله تعالى: ﴿بِرُّهُ وَسِيَّكُمْ﴾ ورءاها قراءة جمع غفير... كما هي قراءة أهل البيت عليه السلام ورد توجيهات القراءة المشهورة بنصب مفردة (وأرجلكم) وبالقوف عند الأقوال في الآية ونقدها تعلم معالم منهج السيد في نقده النحوي وتبين علة الخلاف في المسألة أهي لاختلاف القراءة وهي ثلاثة: الرفع والخفض والنصب أو للرأي النحوي أو للحكم الشرعي وفي حكم الأرجل خمسة أقوال ينظر (الكتاب: سيبويه عمرو بن عثمان ١٨٠ هـ / ١ / ص ١٤) ينظر تفسير القرطبي - (ج ٦ / ٨٦) وينظر (النشر في القراءات العشر: ابن الجزري ٨٣٣ هـ محمد بن محمد ١ / ٤٠) وينظر (تفسير البحر المحيط: الأندلسي أبو حيّان محمد بن يوسف ٤ / ٣٧١) وينظر (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٤ / ١٥١) وينظر إعراب القرآن لابن سيده - (ج ٦ / ص ٣٥٩) وينظر (إعراب القرآن: الزجاج إبراهيم بن السري ٣ / ٨٥٤) وينظر (المحرر الوجيز: ابن عطية عبد الحق بن غالب ٢ / ٢٥٦). وواضح في المقام خلط بين هذه الجهات مما سبب لبسا وتشتتا في البحث.

ومن الأقوال في حكم الأرجل المسح الذي هو من ضروريات الامامية ينظر (مستدرك سفينة: علي النمازي ٩ / ١) ويدل عليه القرآن الكريم والروايات المتواترة الواردة من النبي وأئمة الهدى صلوات الله عليهم. وهذا كان عمل الصحابة في زمن النبي ﷺ يمسحون على الأرجل ومن الواضحات أخذهم ذلك من الرسول الأكرم كما في صحيح البخاري ينظر (مستدرك سفينة البحار: علي النمازي ٩ / ١) وقال به ابن عباس والحسن البصري والجبائي والطبري وغيرهم ينظر (فقه القرآن: الراوندي سعيد بن هبة الله ٥٧٣ / ١ / ٣٩) وروي عن ابن أنس أيضا أنه قال: نزل القرآن بالمسح والسنة

وقال عامر الشعبي: نزل جبريل بالسمح ألا ترى أن التيمم يسمح فيه ما كان غسلا ويلغى ما كان مسحا وقال قتادة: افترض الله غسلتين ومسحتين ينظر (الجامع لاحكام القرآن الكريم: القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد ٦ / ٨٦).

وبعد جولة في الأقوال وتمحيصها يتضح أن الأرجح قراءة النصب على عطف الارجل على موضع الرؤوس وهو الموافق للأرجح من القراءات والتوجيهات النحوية والاحكام الشرعية فقراءة النصب هي المشهورة (قراءة عاصم برواية حفص) وهي القراءة الدارجة والرائجة بين المسلمين المتواترة منذ العهد الاول الى عصرنا الحاضر وهي قراءة عامتهم والمفضلة عندهم المتواترة ونسبة قراءة العامة الى حفص مقلوبة فهو الذي وافقهم لا انهم وافقوه فالنسبة له رمزية تعيينا لهذه القراءة ينظر (تلخيص التمهيد: محمد هادي معرفة ١ / ٣٢٨، ٣٦٧) ومدلولها هو المقبول من توجيه قراءة الخفض وهو مفاد أحد توجيهي قراءة الرفع على كونها مرجوحة أصلا وأما قراءة الخفض -وهي التي رجحها السيد- فكأنها لبيان احتمال جائز في الآية وللإشارة الى مدلول القراءة المشهورة كما ان أحد توجيهاتها يناسب قراءة النصب بالعطف على محل (برؤوسكم) فالأرجح ان الحكم هو مسح الأرجل بأية قراءة قرئت الآية وبه اعترف بعض القائلين بالغسل روي عن أنس انه قال: نزل القرآن بالمسح والسنة بالغسل واستحسنه ابن عاشور وفسره بالنسخ بالسنة (التحرير والتنوير: الطاهر محمد ابن عاشور ٤ / ١٥١) ووصف ابن عباس وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وأنه مسح على رجله وقال: ان كتاب الله المسح ويأبى الناس الا الغسل (الدر المنثور في التأويل بالمأثور: السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ٢ / ٢٦٢).

وبعد هذا كله لنقف عند ما قدمه السيد من مناقشة للآراء مستهلا بنقل الآراء مثنيا بنقدها مثلثا ببيان الوجه المختار مع دليله قال: (اختلف العلماء والمفسرون في إعراب الجملة- يريدون مفردة (وأرجلكم) -على وجوه: الأول: النصب عطفا على الأيدي... وقد استدلووا على هذا الوجه بأمور:

الأول: أنه قراءة متواترة.. الثاني: أن في الآية المباركة تقديما وتأخيرا... الثالث: أن غسل

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره المصباح

الأرجل هو قول جمهور الفقهاء والمفسرين وعليه عمل الصدر الأول بل إجماع الصحابة عليه... الرابع: إن السنة الصحيحة تدل عليه... الخامس: إمكان إرجاع قراءة الجر الى قراءة النصب وقد ذكروا له توجيهات: منها: الجر انما هو للاتباع.. ومنها: أنه من قبيل العطف في اللفظ دون المعنى.. ومنها ان المسح خفيف الغسل فهو غسل بوجه فلا مانع من ان يراد بمسح الارجل غسلها.. ومنها: أنه يجوز تقدير امسحوا قبل (أرجلكم) السادس: ان الغسل والمسح كليهما مرويان عن السلف من الصحابة والتابعين وقد عمل بها جمع كثير ولكن العمل بالغسل أعم وأكثر وهو الذي غلب واستمر... السابع: أنه لا يمكن الجمع بين القراءتين والاراء مختلفة في الغسل دون المسح ولا ريب ان الجمع مهما أمكن أولى من الطرح فيتمسح اثناء الغسل... فكان الظاهر ان يغسلها ويمسحها في أثناء الغسل... الثامن: أن الغسل يجمع المسح وزيادة... التاسع: أنه لا يعقل لايجاب مسح ظاهر القدم باليد المبللة حكمة بل هو خلافا.. العاشر: اليقين ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه) ينظر (مواهب الرحمن: ١١ / ١٨) وبعد هذا الإحصاء شبه التام ونقل اغلب التوجيهات يرد السيد على هذا الوجه بردود هي: (أولا: دعوى تواتر قراءة النصب كما مرت غير ثابتة لان التواتر قد حصل بعد عصر النزول وبعد ثبوت قراءة الجر) ولئن اختلف البحث مع السيد في اثباته قراءة الجر يوافقه في معارضة القراءة بقراءة الخفض فلا ترجيح لاحدهما الا بمرجحات خارجية وقد وعد بذكرها لاحقا وقد تبين ان المرجحات الخارجية لقراءة النصب لا لقراءة الجر والرد الثاني: (وثانيا: أن ما ذكر في ترجيح قراءة النصب من التوجيهات النحوية لا يمكن الاعتماد عليها) يريد ان النصب -بناء على العطف على الايدي -مخالف لقواعد العربية المعتمدة كما اتضح مما تقدم ثم قال: (وثالثا: أن ما ذكر في ترجيح الغسل على المسح من أنه خلاف الحكمة أو أن الغسل هو المسح وزيادة وغير ذلك مما عرفت فان كل ذلك من مجرد الاستحسان... ولا اشكال من أحد في أن الغسل والمسح مفهومان متغايران عند العرف وما قيل من رجوع القائلين من الصحابة بالمسح فلم يثبت ورابعا: أن القول بأن الغسل أعم وأكثر... فلا يصير مرجحا فان العمدة دلالة الدليل وما يستفاد من ظاهره...

وخامسا: أن ما ذكره بعضهم من أن جعل الغاية في الرجلين لدليل على أن المطلوب هو الغسل كما أن جعل الكعبين دليل آخر لان الغسل لا يحصل الا باستيعابها بالماء لان الكعبين هما العظمان المائتان في جانبي الرجلين فهو غير صحيح) والملاحظ انه يعلل القول بأن الغاية دليل على ان الارجل مغسولة لا ممسوحة وان كان القول غير صحيح عنده.

ثم ذكر الوجه الثاني وصححه بقوله: (والوجه الثاني: الجر عطفاً على لفظ (رؤوسكم) وهي قراءة جمع غفير... كما هي قراءة أهل البيت (عليه السلام)) ثم ذكر أن أهم ما استدلوا به: القرب بين المعطوف والمعطوف عليه وأن العطف على الوجوه خارج عن قانون الفصاحة وأسلوب العربية ومن ذلك الاخبار الكثيرة) ومما يرد على ذلك أن قراءة النصب على العطف على موضع (برؤوسكم) لا ينافيه أي واحد من الادلة المذكورة بل تتأيد بها.

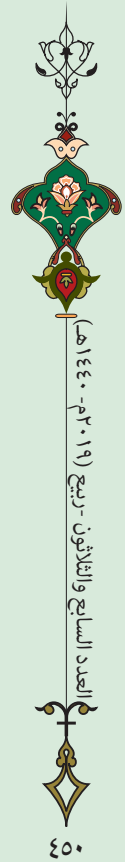
ثم ذكر الوجه الاخير وأنكره قال: (الوجه الثالث: الرفع وهي قراءة الحسن وهو وجه غير معروف وخلاف الاجماع المركب ومخالف لظاهر الآية الشريفة والقواعد المعروفة في علم النحو كما هو واضح يضاف إليها أنه لا يمكن استفادة حكم معين منها كما عرفت آنفاً).

أهم المصادر والمراجع:

- القران الكريم.
- مواهب الرحمن في تفسير القران، السبزواري عبد الاعلى ١٤١٤ هـ، دار التفسير قم المقدسة ٢٠٠٧ م.
- الاء الرحمن في تفسير القران، البلاغي محمد جواد ١٣٥٢ هـ، دار احياء التراث العربي.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ٥٧٧ هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي احمد بن محمد ١١١٧ هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هـ منشورات الشريف الرضي ت، محمد ابو الفضل ابراهيم ١٣٧٣ هـ.

• النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره **المصباح**

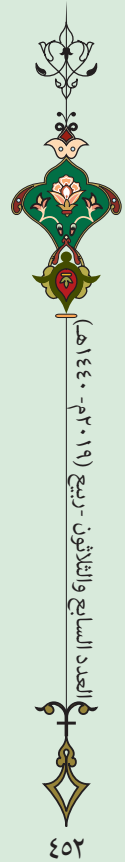
- البيان في تفسير القرآن، الخوئي ابو القاسم ١٤١٣هـ / مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت لبنان.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه الحسين بن أحمد، ت: د. عبد العال سالم مكرم ٣٧٠هـ، دار الشروق - بيروت ط ١٤٠١ هـ.
- ضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، الشنقيطي محمد الأمين ١٣٩٣هـ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ.
- البحر المديد، ابن عجيبة أحمد بن محمد ٥٤٦هـ، ت: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة، ١٤١٩ هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم قاسم المرادي ٧٤٩ هـ، ت: د فخر الدين قباوة-الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط ١٤١٣ هـ.
- أدب الكاتب، بن قتيبة أبو محمد عبدالله بن مسلم ٢٧٦هـ، أدب الكاتب، ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام عبد الله بن يوسف ٧٦١ هـ، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- اعراب القرآن، الزجاج ابراهيم بن السري ٣١١هـ مؤسسة دار التفسير ت، ابراهيم الانصاري ط ١٣٧٤ هـ.
- اعراب القرآن، النحاس أحمد بن محمد ٣٣٨ هـ ت: د. زهير غازي زاهد، مكتبة العاني، بغداد ط ١٢٠٥ م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، الكلبي محمد بن أحمد بن جزي ٧٤١هـ، المكتبة التجارية الكبرى ط ١٣٥٥ هـ.
- ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود محمد ابن محمد ٩٨٢هـ، دار الكتب العلمية ط ١٩٩٩ م.
- تلخيص التمهيد، محمد هادي معرفة، مؤسسة النشر الاسلامي ط ١٤٣٠ هـ.



- تفسير القرآن الكريم، الخميني مصطفى، مطبعة مؤسسة العروج ١٤١٨ هـ ط ١.
- الكشف والبيان، الثعلبي أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم ٤٢٧ هـ ت: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ط ١ ١٤٢٢ هـ.
- الجواهر الثمين، شبر عبد الله ١٢٤٢ هـ، مكتبة الالفين ط ١ ١٩٨٦ م.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ٤٠٣ هـ ت: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- محاسن التأويل، القاسمي محمد جمال الدين ١٣٣٢ هـ، ت، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ط ١ ١٣٧٦ هـ.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، الشهاب الخفاجي أحمد بن محمد ١٠٦٩ هـ ط ١٩٩٧ م.
- حاشية القنوي على تفسير البيضاوي، القنوي الحنفي عصام الدين اسماعيل ٦٨٥ هـ ط ٢٠٠١ م.
- الدر المنثور في التأويل بالمأثور، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هـ.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد أحمد بن موسى ٣٢٤ هـ.
- لغة قریش دراسة في اللهجة والاداء، د. مهدي حارث الغانمي، طبعة أولى بغداد ٢٠٠٩ م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ٦١٦ هـ.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل عمر بن علي ٨٨٠ هـ.
- املاء ما من به الرحمن، العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين ٦١٦ هـ.
- كتاب اللامات، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ٣٣٧ هـ.
- الكليات، الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى ١٠٩٤ هـ.

النقد اللغوي عند السيد السبزواري في تفسيره المصباح

- كنز الدقائق، المشهدي محمد ابن محمد رضا ١١١٢ هـ.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى ٣٢٤ هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري عبد الله بن الحسين ٦١٦ هـ.
- الفروق اللغوية، العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله ٣٩٥ هـ.
- فقه القرآن، الراوندي سعيد بن هبة الله ٥٧٣ هـ ت، أحمد الحسني، مطبعة الولاية ط ٢ ١٤٠٥ هـ.
- سر صناعة الاعراب، ابن جني أبو الفتح عثمان ٣٩٢ هـ دار الكتب العلمية ط ٢ ٢٠٠٧ ت.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني علي بن محمد ٩٠٠ هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، الاسترابادي محمد بن الحسن ٦٨٦ هـ.
- دراسات في فلسفة النحو والصرف، مصطفى جواد ١٣٨٩ هـ.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د مهدي المخزومي دار الرائد العربي بيروت لبنان ط ٢ ١٩٨٦ م.
- الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان ٣٩٢ هـ.
- زبدة التفاسير، الكاشاني فتح الله بن شكر الله ٩٩٨ هـ، مؤسسة المعارف الاسلامية ط ١ ١٤٢٣ هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ينظر القاموس المحيط، الفيروزآبادي محمد بن يعقوب ٨١٧ هـ.
- كنز الدقائق، الخويزي عبد علي جمعة ١١١٢ هـ، دار التفسير ط ٢.
- المخصص، ابن سيده علي بن إسماعيل ٤٥٨ هـ.
- المحرر الوجيز، ابن عطية عبد الحق بن غالب ٥٤٢ هـ.
- معاني القرآن، الفراء يحيى بن زياد ٢٠٧ هـ.
- المزهر في علوم اللغة، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هـ.



• المصباح قاسم نوماس احمد

- مقاييس اللغة، ابن فارس أبو الحسين أحمد ٣٩٥ هـ.
- مفردات غريب القرآن، الأصفهاني الحسين بن محمد ٥٠٢ هـ.
- نور الثقلين، الحويزي عبد علي بن جمعة، مؤسسة التاريخ العربي ط ١، ٢٠٠١ م ت السيد علي عاشور.

